مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

# آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

12 صفحة

Saturday -15 January 2010 - Issue 15054 | www.14october.com | السبت - 15 يناير 2011 - العدد 15054


# الطموح الخليجي لليمن

## مقـــاربة واقعيـــة

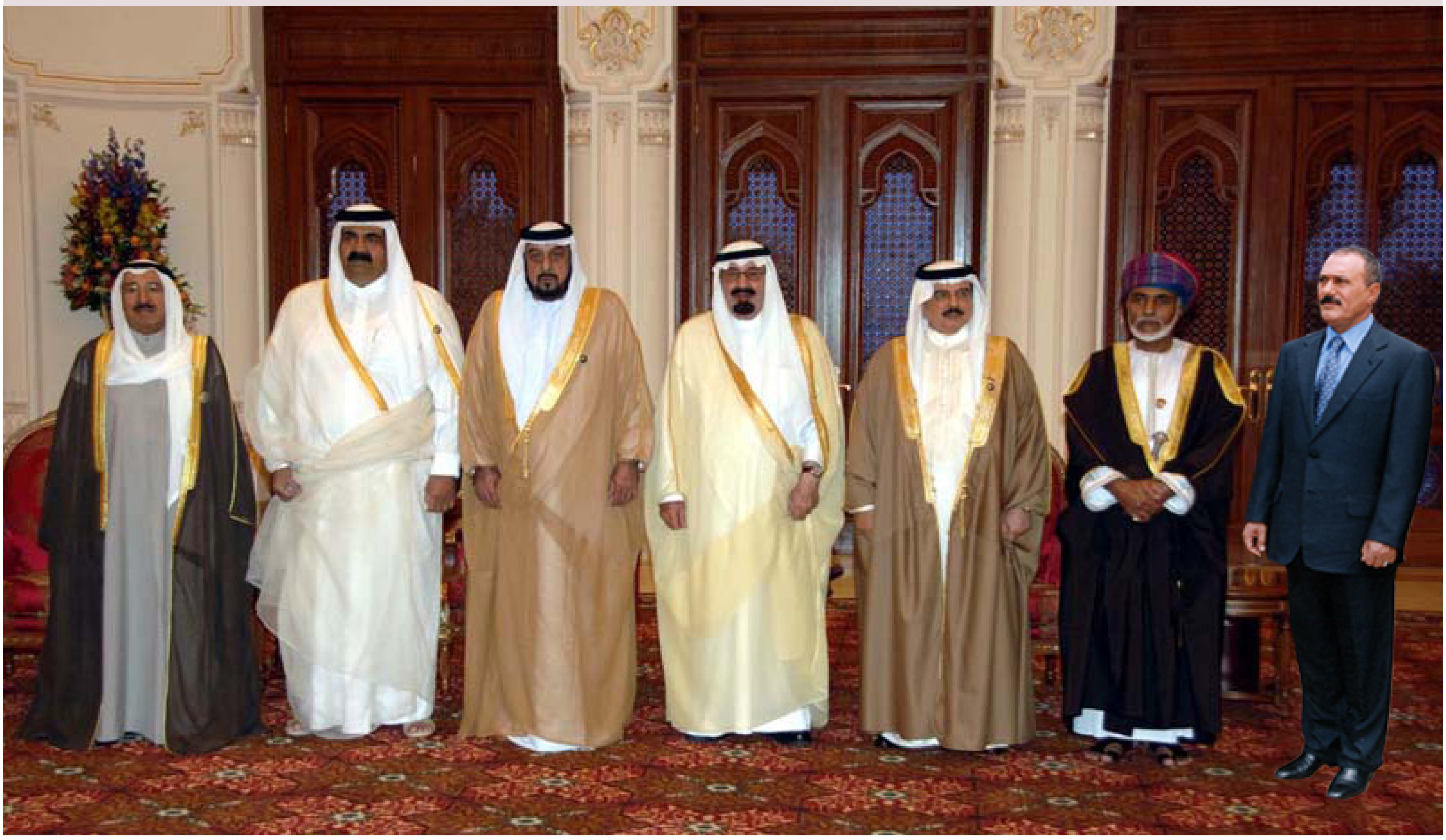

## الإصلاح الاقتصادي في ظل الأزمة العالمية

أروى البعداني

## السودان.. واقع ما بعد الاستفتاء

برنامج دراسات القرن الافريقي

## سوء استخدام الأسلحة الصغيرة ومعوقات التنمية في اليمن

عبدالسلام أحمد الدار الحكيمي

## أين هي الإمبراطورية الأمريكية؟

روبرت دي. كابلان

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

السبت - 15 يناير 2011 - العدد 15054

Saturday -15 January 2010 - Issue 15054



## الطموح الخليجي لليمن

# مقاربة واقعية

د. سامي محمد السيّاغي *

كثير من الكتاب والمتخصصين والسياسيين اليمنيين وبعض الخليجيين ينافحون هنا وهناك عن "حتمية" فكرة انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الأمد المنظور، ذلك بالطبع على أكثر التوقعات استبطاءً. وتلك المنافحة تظل - بلا ريب - أمراً محموداً، وأمنيات يتوق كل مخلص على الجانبين إلى تحققها. ولكن البعض يجهل أو ربما يتجاهل الكثير من المعطيات الموضوعية التي تحيط بتلك المسألة على أكثر من صعيد، وتفرض بالتالي إعادة التفكير في ذلك النهج من الطروحات "البسيطة".

معلوم أن علاقات "التعاون" بين الدول وإن كانت في حاجة دائمة - بطبيعتها الإنسانية - إلى شحنات عاطفية تبقي على وهج جذوتها متقداً ودافئاً، إلاّ أنها قطعاً لا تسير إلى الأمام اتكالاً على ذلك الاتقاد والدفء فحسب. فالمصالح تبقى بطبيعتها "البراجماتية" هي القاطرة الفعلية لذلك المسير على الدوام.

من هذا المنطلق، وتأسيساً على رؤية نقدية لدى الكاتب لكثير مما يرد من رؤى وأفكار حول مسألة انضمام اليمن للمجلس وفق التصور النمطي المطروح على الساحة اليمنية بالذات، يمكن للسطور التالية أن تحاول إعادة توجيه التفكير في تلك المسألة وفق منظور مغاير نراه أكثر واقعيةً، وأعمق تأثيراً في خدمة المصلحة الوطنية لليمن، وربما يكون أيضاً أكثر قبولاً لدى الطرف الخليجي المعني ابتداءً بتحريك تلك المسألة إلى الأمام.

المنظور المغاير سالف الذكر يقوم على عدة معطيات موضوعية يمكن أن تؤسس - من وجهة نظر الكاتب - لقناعات واقعية لدى أطراف العلاقة، بما يفضي في نهاية المطاف إلى تطويرها وتعزيزها خدمةً لمصالحهما الإستراتيجية، ولآجال زمنية طويلة قد تثمر في أي وقت وتحقق هدف الاندماج/التكامل بينهما وفق معطيات جديدة أكثر جاذبية وقبولاً لدى كليهما.

### المجلس ليس "جنةً" تكاملية!

مما لا ريب فيه أن لمجلس التعاون الخليجي في محيطه الإقليمي بريقاً وجاذبيةً لا يقاومان. فهو تاريخياً يعد أحد أكثر تجارب التكامل/التعاون العربي - على محدوديتها - نجاحاً، إن لم يكن أنجحها على الإطلاق. وهو أيضاً يعد واحداً من أبرز التجمعات الإقليمية تناسقاً - نسبياً - من حيث إمكانات أعضائه المادية، ومستويات تطورهم على صعيد التنمية بصورها المتعددة. ولكن ذلك التميز النسبي للمجلس لم يعنِ - للأسف - فاعليته في خدمة أهداف أعضائه من إنشائه، وهو تميزٌ لم يعزّز أيضاً استنفاده - في واقع الممارسة العملية - لمقومات النجاح "النظرية" التي يتمتع بها، بحيث يرقى بأدائه إلى مصاف تجمعات التكامل الإقليمي الأكثر فاعلية كالاتحاد الأوروبي - على سبيل المثال.

والمجلس بطبيعة الحال يتمتع بالعديد من مظاهر النجاح لعل من أهمها وجود مستوى نسبي من التنسيق السياسي الخارجي بين دوله، وإن لم يعنِ ذلك مطلقاً وجود سياسة خارجية موحّدة للمجلس؛ والانتظام الملحوظ لانعقاد اجتماعاته على مستوى القمة والمجلس الوزاري واللجان الوزارية والفنية؛ والتواصل المستمر بين قادته؛ ونجاحه في احتواء التوترات الحدودية بين دوله وحلّ معظمها؛ فضلاً عن مساندته الفاعلة للعراق في حربه مع إيران خلال الثمانينيات، ثم مساندته للكويت خلال أزمة الغزو العراقي عام 1990.

في المقابل، يعاني المجلس عدداً من مظاهر التعثّر المؤسسي والضعف البنيوي. فقد ولد المجلس محملاً بكثير من المثالب النظامية والتنظيمية، كما اكتسب على مرّ الزمن الكثير من صفات أعضائه المعطلة بطبيعتها لإمكانيات تطور تلك التجربة وتحقيق أهدافها في التكامل وربما الوحدة بين أولئك الأعضاء، وذلك بالرغم من مرور ما يربو على 28 عاماً منذ تأسيس ذلك التجمع الإقليمي.

ولعل من أهم مظاهر تعثّر المجلس: (1) بطء تحقيق الاندماج الاقتصادي، وتدني مستوى التبادل التجاري بين دوله الذي لم يتجاوز خلال الفترة (1990 - 2001) نسبة 7،6٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري لتلك الدول مع العالم؛ (2) معاناة اقتصادات دوله من تشابه هياكلها الإنتاجية، واعتمادها المفرط على إيرادات القطاع النفطي (دول ريعية في الأساس) بنسب تصل إلى 75٪ من موارد موازناتها السنوية، كما تعاني تلك الاقتصادات من تعثر محاولاتها وضع خطط عملية لإكمال ما يسمى "دورة توليد الدخل من الإيرادات النفطية"، وهي تتسم كذلك بمحدودية أنماط الاستثمار واقتصارها على الصناعات البتروكيماوية وصناعة التشييد والبناء والخدمات المالية والسياحة، ذلك أيضاً في ظل تواضع نسبة الموجّه من أرصدة البنوك المحلية إلى التنمية الداخلية بما لا يتجاوز نسبة 7 ٪ من تلك الأرصدة، والتركيز عوضاً عن ذلك على الاستثمار في أسواق المال الخارجية والغربية منها بالذات مع ما يحمله ذلك من مخاطر اقتصادية جمة خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت خلال العامين الماضيين 2008 و2009، ناهيك أيضاً عن معاناة تلك الاقتصادات من اختلال هياكل الإنفاق الكلي بنسب تتجاوز معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالتزامن مع انخفاض مستويات التكوين الرأسمالي ومعدلات نموه؛ (3) عدم قدرة المجلس على تحويل قراراته إلى قوة ملزمة لأعضائه لغياب الآليات المفترضة للتنفيذ، فضلاً عن عدم وجود أي إجراءات عقابية يمكن أن توقع على من يتنصّل من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من قرارات؛ (4) عدم وجود غطاء شعبي (برلماني مثلاً) للمجلس، واكتفائه بإرادات قياداته؛ (5) جمود النظم الأساسية الداخلية للمجلس ومؤسساته الفرعية، وعدم مواكبتها للتطورات في بيئته على المستويين الداخلي والخارجي؛ (6) محدودية الصلاحيات السياسية الممنوحة لأمين عام المجلس، وعدم تبني فكرة وجود "مفوض خليجي" كإطار سياسي وتنفيذي مساعد للأمين العام؛ (7) محدودية هامش الاستقلال الممنوح للمجلس عن حكومات الدول الأعضاء؛ (8) انغلاق العضوية في المجلس، وعدم وجود مادة يمكن أن تعالج مسألة توسيع عضويته؛ (9) تعثّر مفهوم الأمن الجماعي في ظل المعاهدات الدفاعية والأمنية التي وقعتها دول المجلس مع دول أخرى وغربية بالذات في أعقاب أزمة وحرب الخليج الثانية (1990 - 1991)، وبالتالي فإن الوظيفة الأمنية والدفاعية الجماعية للمجلس لم تعد ذات معنى في ظل وجود مظلة الحماية الأجنبية.

وتأسيساً على ما تقدم، فإنه من المنطقي التأكيد على أن لحظة انضمام اليمن إلى المجلس لن تعنَي - مطلقاً - تحولاً "دراماتيكياً" باتجاه تحقيق الرفاه، والتخلص من المشاكل الاقتصادية. فوجود اليمن في المجلس لا ريب سيفرض عليها التدثر بعباءته التنظيمية بكل مميزاتها ونقائصها.

### عوائق حقيقية وموضوعية

ليس من المجدي أن يتجاهل طرفا "معادلة الانضمام" حقيقة وجود عدد من العوائق الموضوعية التي تقف في طريق إقامة أود تلك المعادلة وحلها، خاصة وأنها عوائق تبدو جادة ومؤثرة. فهل لأنصار الانضمام "الفوري والمستعجل" أن يبينوا لنا كيف سيتغلبون على معضلة اختلاف طبيعة النظم السياسية بين اليمن ودول المجلس إجمالاً؛ وهل لهم أن يحددوا لنا مكونات الوصفة السحرية التي سيتناولها المواطن أو بمعنى أدق "العامل" اليمني لتهدئة لواعج الشوق واللهفة للاستظلال بوارف جنة المال والأعمال، والتمتع بخيرات دولة الرفاه في الخليج، في ظل مشهد قد ينتهي باليمن إلى محطة خلفية للانتقال المتسارع لمواطنيها إلى دول الخليج، مع ما سيفرضه بالطبع واقع إمكانية التنقل بالبطاقة الشخصية بين دول المجلس أو بين معظمها كما هو حاصل في الوقت الراهن؛ ثم هل لأولئك الأنصار أن يصفوا لنا طبيعة المعالجات التي يمكن أن يداووا بها ضيعة سلطان الدولة المركزي على تشكيلات المجتمع اليمني القبلية، وانكسار ذلك السلطان بين الحين والآخر أمام تغوّل النفوذ غير الرسمي في شؤون الدولة، وتجذُّر بؤر ومراكز القوى في بعض مفاصل الدولة على حساب ذلك السلطان.

هل يتوقع أولئك الأنصار انصهارهم في تجمع تسعى سلطات أعضائه الرسمية على الدوام إلى تأكيد سلطانها المركزي على مجتمعاتها - التي لا تعدم في واقع الحال وجود قدر محدود من تلك المظاهر السلبية - في ظل سعيها الحثيث لكسب ولاءاتها عبر كفاءاتها "الريعية"، وذلك في وقت يسعى فيه كل قادر أو "قبيلي" في اليمن إلى التمترس وراء أكبر قدر ممكن من السلاح في وجه أي سلطان قد يتعدى حدود سلطانه "الذاتي"؛ وأخيراً وليس آخراً، ألدى أولئك الأنصار حل واقعي وسريع لمعضلة "القات"! لا ريب بالطبع أن لمجتمعات الخليج مشاكلها التي قد تكون مشابهة لتلك المعضلة أو ربما أسوأ منها في مدى تأثيراتها المدمرة على المبتلين بها كالمخدرات مثلاً، ولكن فيما يتعلق بمعضلة القات (زراعةً، وتناولاً) الكل يدرك أنه لا حل لها - في حال افتراض تم تدشين الخطوات الحقيقية لانضمام اليمن للمجلس - إلاّ في أحد خيارين: إما أن يقبل الخليجيون أشقاءهم اليمنيين على علاتهم، ويتماهى مع تلك المعضلة بكل تجلياتها (زراعةً، وتناولاً، وتسويقاً)؛ وإما أن يتحلل اليمنيون من أوزار تلك المعضلة ويدخلوا إلى المجلس بصك براءة منها. ولعل من يمعن النظر في كلا الخيارين سيجد أن أحلاهما مرٌ، إن لم يكن مستبعد الحدوث، أو ربما حتى مستحيلاً - وإن في المدى المنظور على الأقل.

### جدية الضمّ فيها نظر!

هل لدى المجلس نية حقيقة لضم اليمن في الوقت الراهن؟! ذلك بالفعل هو السؤال الجوهري الذي تتوجب الإجابة عنه في هذه المرحلة بالذات. ولعل ما يمكن الجزم بتحققه على أرض الواقع في هذه المرحلة بصورة جدية وملموسة هو أن دول المجلس أصبحت - دون استثناء - مدركة تماماً لخطأ تجاهل دور اليمن وأهميتها في المنطقة، وأنها - أي دول المجلس - أصبحت مدركة أيضاً لأهمية ووجوب ضمان وجود "يمن قوي وآمن ومستقر"، وهو بالمناسبة إدراك ربما عزّ استلهامه من قبل بعض دول المجلس لفترة طويلة سابقة من الزمن.

ولكن، هل وصل ذلك الإدراك الخليجي حد الإقدام الفعلي على خطوة ضم اليمن للمجلس؟! الإجابة - للأسف - بـ "لا"! والسبب أو ربما الأسباب قد تتعدد وتتشعب منطلقاتها من دولة خليجية إلى أخرى. ولكن بعض تلك الأسباب يمكن أن تجد لها سنداً موضوعياً في العوائق سالفة الذكر.

ولكي نتأكد بالفعل من مدى جدية المجلس في الصدد ذاته، يمكن ببساطة أن يلقي أحدنا نظرةً فاحصةً على منطوق ومضمون كل بيانات "القمة الخليجية" و"المجلس الوزاري" منذ إثارة موضوع انضمام اليمن للمجلس. وللأسف، فإن نتاج تلك النظرة قد تكون مخيبة للآمال! فلم تَرِد - في واقع الحال - في أي من تلك البياناتَ أي إشارة فعلية لمسألة الانضمام تلك، لا من قريب ولا من بعيد. بل إن الأغرب من ذلك أن تلك البيانات أظهرت تحاشياً مستمراً لمجرد الربط "الجغرافي" لليمن بمنطقة الخليج العربي، حيث ظل ذلك الربط مقتصراً على منطقة الجزيرة العربية!

أما عن مسألة ضم اليمن لبعض مكاتب ومنظمات المجلس، فيمكن القول ببساطة إن تلك المسألة تؤكد الرؤية سالفة الذكر ولا تدحضها. وتعليل ذلك أن مثل مسألة الضم تلك تعد عرفاً سائداً في عددٍ من المنظمات الإقليمية والدولية، ولا ترتب "قانونياً" حق الاعتراف بالطرف المشمول بتلك الصفة عضواً في تلك المنظمات؛ كما أن قرارات ضم اليمن لتلك المنظمات والمكاتب تبقى "قرارات من طرف واحد" ولم تأتِ نتاجاً لاتفاقات مكتوبة وموقعة بين الطرفين، ناهيك عن أن تلك القرارات لا تحتوي على أي إشارة تفيد بتدرجية تلك الخطوات في سبيل الانضمام للمجلس ذاته في نهاية المطاف. ولمن لا يعلم فإن بعضاً من تلك المكاتب والمنظمات سبقت في نشأتها وجود المجلس ذاته، ولم تكن لها أي علاقة "تمهيدية" بنشأته، وبعضها كان العراق عضواً فيها لسنوات عديدة، ولم يشفع له ذلك لنيل عضوية المجلس.

ولربما يُحتَسب ضمّ اليمن لبعض مكاتب ومنظمات المجلس في خانة ترشيد تطلعات اليمن إزاء مسألة الاندماج في المجلس! أو قد يكون ذلك الضم بمثابة تجربة "معملية" لبيان إمكانية انصهار اليمن في إطار شبكة العمل التنظيمي الخليجي، وذلك - إن صح في واقع الحال - أمرٌ حسن. ولكن، يبقى الأحسن منه بالطبع أن تكون خطوات الضمّ تلك متسقة مع نظرة "وظيفية" فعلية لإدماج اليمن في إطار منظومة المجلس بالتدريج، وهو للأسف ما لم تتم الإشارة إليه رسمياً في أي من بيانات هيئات المجلس المتعددة، ما يلقي منطقياً ظلالاً من الريبة على المآلات النّهائية المفترَضة لمثل تلك الخطوات. وواقع الحال أنه لا يكفي مع مثل هذه الأمور مجرد التطمينات الشفاهية في الأماكن المغلقة.

### الدعم بديلاً مؤقتاً ومرغوباً

على الدبلوماسية اليمنية في هذا التوقيت بالذات أن تنحي مسألة الانضمام جانباً - ولو بصورة مؤقتة - وتتفرغ لتركيز جهودها على ضرورة التوصل إلى رؤى وآليات فاعلة لتعزيز الدعم الخليجي للاقتصاد اليمني على مستوياته المختلفة. وعلى دول المجلس، بالمقابل، أن تترجم إدراكها لأهمية ذلك الدعم والتعاون من خلال تبني مشروع جماعي أكثر فاعلية لدعم الاقتصاد اليمني، والمساهمة في حل معضلاته المستعصية عبر رؤية إستراتيجية تركز - إلى جانب المعونات المباشرة - على تشجيع تدفق الاستثمارات الخليجية كثيفة رأس المال في المشاريع الإنتاجية والصناعية والزراعية في اليمن، وذلك وفق مصفوفة افتراضية تتزايد بموجبها تلك الاستثمارات بوتيرة سنوية متصاعدة. ذلك الوضع سيسهم إلى حد كبير في توفير مناخ الاستقرار والتنمية في اليمن، ولعله يعفي دول المجلس من "حرج" فتح أسواقها "المتشبعة" أمام العمالة اليمنية، عندما يصبح السوق اليمني قادراً على استيعاب أبناء اليمن من العمال والكفاءات المختلفة ليساهموا في بناء بلدهم. ولا ريب أن فيض ذلك الاستقرار سيعمّ بلدان المنطقة قاطبة.

---

*باحث في العلوم السياسية
ومستشار شؤون البحث العلمي - وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
sami20077@hotmail.com

الماء نبع الحياة فلنغير سلوكنا ونقتصد في استهلاكه

Water in Yemen 2011

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

آفاق
ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية
السبت - 15 يناير 2011 - العدد 15054
Saturday -15 January 2010 - Issue 15054



# انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية

## ( رؤية اقتصادية )

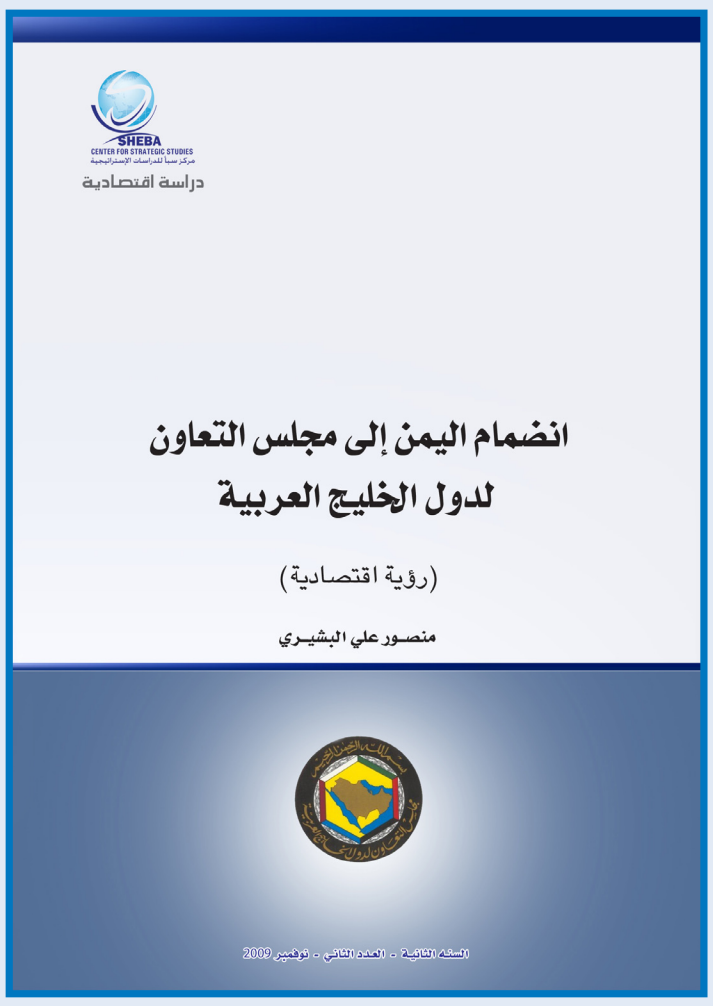


منصور علي البشيري

**تبعاً لأهمية موضوع انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تتحدد أهمية الدراسة موضوع الكتاب : "انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ( رؤية اقتصادية ) " ، لمؤلفه منصورعلي البشيري ، والصادر ضمن سلسلة ( دراسات اقتصادية ) ، عن مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية .**

**الدراسة ، في محاورها الأربعة ، أولاً : تطور عملية انضمام اليمن الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ثانياً : المسارات الإقتصادية المعززة لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ثالثاً : مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية اليمنية الخليجية ، رابعاً : متطلبات انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تناقش إمكانية انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصورة كاملة ، مع التركيز على جوانب العلاقات الاقتصادية والتجارية ، في حين هدفت إلى إعطاء صورة واضحة عن علاقة اليمن بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والعوامل والمحددات التي تحكم هذه العلاقة .**

قراءة / يحيى هائل سعيد

### أولاً : تطور عملية انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في هذا المحور ، تتطرق الدراسة إلى مبررات تأخير انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، حيث قوبل طلب اليمن الانضمام إلى المجلس في الدورة الـ 17 لمؤتمر القمة الخليجي ، بالرفض ، وتم الاستعاضة عن ذلك بإعطاء اليمن العديد من الامتيازات التفضيلية في علاقتها بدول المجلس ، وترى الدراسة أن أهم الأسباب التي حالت دون انضمام اليمن إلى عضوية المجلس ، تتمثل في أن اليمن ليست دولة خليجية ، وليس لها منفذ على الخليج العربي ، كما أن نظام المجلس الأساسي قصر العضوية على الدول الست ، وأيضاً ، أن اليمن عند تأسيس المجلس ، كانت ما تزال مشطرة ، وزيادة إلى ذلك ، إسهام المشاكل في بقاء اليمن خارج إطار المنظومة الخليجية ، وكذلك تغاير توجهات اليمن السياسية عن دول المجلس ، واختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو الاختلاف الذي يظهر أن انضمام اليمن الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سيمثل عبئاً اقتصادياً على دول المجلس .

ومن أسباب الحيلولة دون الانضمام ، تنتقل الدراسة ، إلى إبراز أبعاد انضمام اليمن إلى المجلس ، فإلى جانب البعد الاقتصادي بشقيه المحلي والدولي ، يبرز البعد التاريخي والثقافي ، بما فيه من الروابط ، والتي تجعل في مجملها من اليمن ومحيطها الخليجي وحدة ثقافية واجتماعية واحدة .

وإلى ذلك ، البعد الإستراتيجي والأمني ، الذي يحتل أولوية خاصة بالنسبة للدول الخليجية ، وبالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية لموقع اليمن الجغرافي ، فإن انضمام اليمن إلى المجلس ، يمثل إضافة نوعية بالنسبة لمفهوم الأمن في منطقة الخليج ، بما لذلك من انعكاسات على الأمن الدولي .

وباعتبار الأهمية الخاصة للبعد الاقتصادي ( المحلي والثنائي ) ، فالسنوات القادمة ترشحه إلى أهمية أكبر ، ربما تتفوق به على العوامل والمحددات السياسية والأمنية ، في علاقة اليمن بدول الخليج .

ذلك أن الدول الخليجية تحتل موقعاً اقتصادياً مهماً ، باعتبارها كتلة نفطية مهمة على مستوى العالم ، في حين تعاني هذه الدول من نقص حاد في الموارد البشرية ، تقابله زيادة في نمو اليمن السكاني ، ما يعني قدرة اليمن على المساهمة في سد الفجوة الخليجية بين قدراتها المالية الضخمة ، وقدراتها البشرية الضعيفة ، كما أن انضمام اليمن إلى عضوية مجلس التعاون ، من شأنه توسيع السوق الخليجية ، كما يمكن له لعب دور في خدمة اقتصاديات المنطقة ، من خلال جعل الموانئ اليمنية محطة ترانزيت أساسية لنقل المنتجات الخليجية نحو البلدان الأفريقية ، وبالإسهام في توفير خط آمن لنقل النفط الخليجي إلى بحر العرب ، والمحيط الهندي .

وفي عرضها للبعد الاقتصادي ، في إطاره الدولي ، تقف الدراسة على اختلاف عالم اليوم عن الأمس ، حيث تعرض لجملة من مظاهر ذلك الاختلاف ، والتي تمثل الركيزة الأساسية لما يسمى بالعولمة ، في بعدها الاقتصادي ، على ما فيها من تحديات وصعاب ، في مواجهة الدول النامية ، كتكريس التبعية للبلدان المتقدمة، وتزايد اتجاهات الإقصاء للدول النامية من الدورة الاقتصادية العالمية.

وبحسب الدراسة ، فإن وجود نوع من التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون ، سيكون له نتائج إيجابية في المجال الاقتصادي ليس لليمن فحسب ، وإنما لدول الخليج أيضاً ، وبطبيعة الحال ، يتوقف ذلك على توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية اللازمة لعملية اندماج الاقتصاد اليمني ، في الاقتصاد الخليجي ، سواءً من جانب اليمن ، أو الدول الخليجية ، في مقدمتها توفر الإرادة السياسية .

ثمة بعد آخر لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وهو ما يتعلق بانتهاج وتطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي ، إذْ ترى فيه الدراسة أمراً في غاية الأهمية ، باعتبار ما يتطلبه نجاح التكامل الإقليمي من قدرٍ من التماثل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، بما يتضمنه ذلك من إصلاحاتٍ اقتصادية ، ومن رفع لمستوى إدارة الحكم ، ليقترب من مفهوم الحكم الرشيد .

### ثانياً : المسارات الاقتصادية المعززة لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في المسارات الاقتصادية المعززة للانضمام ، وهو موضوع محور الدراسة الثاني ، يتراءى أول ما يتراءى ، مسارُ الشراكة التجارية ، وهو أمرٌ مبررٌ ، بالنظر إلى ما هي عليه التجارة الخارجية من أهمية استراتيجية ، باتت تمثل معها المدخل المهم في بناء العلاقات الدولية .

في هذا السياق ، تمضي الدراسة في تتبع تطور التجارة الخارجية اليمنية خلال الفترة 2004 - 2007 ، حيث تظهر زيادة في قيمة تلك التجارة ، تعود إلى جملة من العوامل ، من بينها ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ( أغلب صادرات اليمن نفطية )، وفي الجانب المقابل ، ارتفاع قيمة الواردات ، ثم تراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى ، وبالتالي ارتفاع قيمة الواردات اليمنية من الدول الأوربية .

في المسار ذاته ، يشير التركيب السلعي للتجارة الخارجية ، إلى مدى تبعية الاقتصاد اليمني في اعتماده على سلعة تصديرية واحدة للأسواق العالمية (ادرات نفطية ) ، في حين أن الجهود التنموية المبذولة الساعية لتحفيز القطاعات الإنتاجية المختلفة ، وبالذات قطاعات الصناعات التحويلية ، لم تتمكن من زيادة نسبة الصادرات الصناعية ، ويظهر من تحليل ما تأتي عليه الدراسة من مؤشرات حجم وهيكل التجارة الخارجية لليمن ضعفٌ في الأداء العام للصادرات غير النفطية، وتواضعٌ في صادرات قطاعات الزراعة والصيد ، وكذا تقلب من سنة إلى أخرى ، وفي المقابل تنوعٌ في هيكل الواردات وتزايدها سنة بعد أخرى .

وعلى الرغم من محدودية الصادرات اليمنية ، تشير الإحصاءات إلى استحواذ أربع دول على أكثر من ثلثي الصادرات ، وهي في الغالب دول آسيوية ، فمن بين أهم سبعة شركاء ، في مجال الصادرات ، تبادلت الصين مع تايلاند والهند المراتب الثلاث الأولى ، ما يعني أن شبكة علاقات الصادرات اليمنية مع مختلف دول العالم ضيقة النطاق .

وتكشف الدراسة عن مرتبة متقدمة خلال العام 2007 لكل من دولة الإمارات والسعودية ، في مجال الواردات ، باستحواذهما على على حوالي ثلث الواردات اليمنية ، مع العلم أن نسبة كبيرة من صادرات هاتين الدولتين الى اليمن ، هي عبارة عن إعادة تصدير لسلع مستوردة ، ويعود ذلك إلى جملة من العوامل ، أهمها : القرب الجغرافي للسوق اليمنية ، وجود عدد كبير من المغتربين اليمنيين في هاتين الدولتين ، وجود المنطقة الحرة في دبي .

وبصورة خاصة ، فالدول الخليجية تمثل شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة لليمن ، فهي تستحوذ على النصيب الأكبر من واردات اليمن من السلع المختلفة ، وقد احتلت المرتبة الأولى بين المصدرين خلال الأعوام 2000 - 2007 ، وبلغت قيمة صادراتها خلال العام 2007 ( 507.7 ) مليار ريال ، وبنسبة 35.3 ٪ من إجمالي واردات اليمن .

في الوقت ذاته ، وعلى الرغم من تواضع الصادرات اليمنية إلى دول المجلس، فإن الأسواق الخليجية ، تعد الأهم بين الأسواق الخارجية استيعاباً للصادرات اليمنية ، غير النفطية ، والمتمثلة في المنتجات الزراعية والسمكية ، وبالتالي فالإمكانيات متاحة أمام اليمن لزيادة صادراتها تلك ، بشرط العمل على تطوير وتحسين جودة المنتجات .

الدراسة ، فيما تقف هنا على مؤشرات التبادل التجاري بين اليمن والدول الخليجية ، فهي تكشف عن جملة من المعوقات التي تواجه انسياب الحركة التجارية بين الجانبين وتنميتها ، يتصدر تلك المعوقات الضعفُ في مرونة الجهاز الإنتاجي اليمني والخليجي على حد السواء ، وكذا ،ضعفُ القدرات التصديرية والتنافسية للقطاع الخاص ، وهو ما يزداد سوءاً بالنسبة للقطاع الخاص اليمني، الذي لم تتعد مساهمته في هيكل الصادرات اليمنية 7.2 ٪ في المتوسط خلال السنوات 2000 - 2007 .

وإلى ذلك ، محدودية جهود الترويج والتسويق التجاري للسلع المنتجة في السوقين ، وأيضاً وجود التعقيدات الإدارية الجمركية ، والغياب الملحوظ في دور المؤسسات المعنية بدعم القدرات التصديرية ، ثم عدم كفاية شبكات الطرق المعبدة ، وعدم استغلال إمكانات اليمن البحرية الهائلة في فتح خطوط ملاحية ، وارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتسويق ، في قطاع النقل بأشكاله المختلفة .

الدراسة وقبل انتقالها للحديث عن الاستثمار ، وعن التمويل باعتباره متطلباً يمنياً للتنمية ، كمسارين معززين للانضمام ، تقف على مسار آخر معزز ومهم، إنه مسار العمالة ، ، ففي حين تبرز الدراسة المساهمة الإيجابية للعمالة اليمنية، في النهضة الخليجية الحديثة ، تشير إلى الأهمية البالغة التي يحتلها هذا الموضوع بالنسبة لليمن ، وترى الدراسة أن تسهيل انتقال العمالة اليمنية إلى دول الخليج ، من شأنه أن يعود بمزايا عديدة على الجانبين ، فهو بالنسبة لليمن سيحد من معدلات البطالة ، كما تمثل تحويلات المغتربين مورداً اقتصادياً مهماً ، من شأنه المساهمة في استقرار ميزان المدفوعات ، وبالنسبة للجانب الخليجي ، فمن شأن ذلك المساهمة في حل الخلل القائم في هيكل التركيبة السكانية ، وهيكل تركيبة القوى العاملة ، والحد من الاختلالات والأخطار المترتبة على العمالة الأجنبية ، خاصة منها الآسيوية ، على النسيج الثقافي والقيمي والأخلاقي الخليجي ، وكذلك التخفيف من التحويلات المالية إلى خارج منطقة الخليج .

غير أن الدراسة ، ترى في تدني مستوى قدرات ومهارات العمالة اليمنية حائلاً أمام ولوجها دول الخليج العربي ، وهو ليس الحائل الوحيد ، فثمة تحديات أخرى، كتزايد معدلات البطالة بين السكان المحليين في الدول الخليجية ، وخضوع موضوع العمالة اليمنية في دول الخليج لرؤى ومعايير سياسية بصورة أكبر من الرؤى والمعايير الاقتصادية البحتة ، وهي في مجملها تحديات قد تتراجع ، كانعكاس لما تشهده العلاقات اليمنية الخليجية من نمو على سوق العمل .

### ثالثاً : مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية اليمنية الخليجية

في الأجل القصير ، ووفقاً لما يراه باحثون ومختصون ، فليس ثمة تطورات مهمة في الجوانب الاقتصادية ، خلال السنوات القليلة القادمة .

السبب في ذلك ، تلك الحساسية الغالبة على البعد الاقتصادي في العلاقات اليمنية الخليجية ، فانضمام اليمن إلى المجلس ، ترى فيه الدول الخليجية عبئاً اقتصادياً عليها ، كما أن الاقتصاد اليمني ، وبالأخص خلال السنوات القليلة القادمة ، غير مؤهل للاندماج في الاقتصاد الخليجي ، فعملته تعاني تدهوراً في القيمة الشرائية ، ومعدلات التضخم تفوق السائدة في الدول الخليجية ، كما يلاحظ التدني في معدل النمو للناتج المحلي ، في حين الفقر يتزايد حدة في اليمن .

لكن وفي الأجل الطويل ، يتمتع الإقتصاد اليمني ، والاقتصاديات الخليجية، بإمكانيات ، يمكنها المساهمة في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي ، منها مايتعلق بالجغرافيا ، من حيث الموقع ، وكذا السكان بالنسبة لليمن ، ومنها مايتعلق بالموارد الاقتصادية ، حيث تتوافر الفوائض المالية للدول الخليجية، مقارنة بالموارد الطبيعية والبشرية والفرص الإستثمارية المتاحة داخل اليمن.

كل ذلك ، تبني عليه الدراسة القول بأن قبول اليمن في عضوية مجلس التعاون الخليجي سيكون له نتائج إيجابية ، ليس بالنسبة لليمن فحسب ، وإنما لدول مجلس التعاون الخليجي أيضاً .

### رابعاً : متطلبات انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إنه محور الدراسة الأخير ، وفيه ، تتلخص مجموعة المتطلبات اللازمة ، لتحقيق نوع من التكامل الإقتصادي بين اليمن ودول المجلس ، في مقدمتها توافر الإرادة السياسية الجادة الناظرة بعين المصالح لكلا الطرفين ، ثم إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالقطاعات المرشحة للإسهام في عملية التكامل ، وبذل جهود كبيرة في تهيئة الاقتصاد اليمني للاندماج في الخليجي .

هنا ، ولأجل التسريع في عملية انضمام اليمن إلى المجلس ، في اتجاه تعظيم المنافع المتوقعة ، وتقليل الخسائر الناجمة عن عدم الانضمام ، تقدم الدراسة جملة من الاقتراحات ، في مقدمتها تهيئة مناخ الاستثمار في اليمن ، زيادة حجم ونوعية الدعم الإنمائي الخليجي لليمن ، تدعيم فرص التجارة البينية ، إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة ، وتعزيز فرص وصول الصادرات إلى الأسواق الخليجية .

الصنبور الذي يسرب الماء يهدر 7 غالونات يومياً على الأقل، وهذه تشكل 10 ٪ من حصة الفرد من مياه الشرب في اليوم

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

السبت - 15 يناير 2011 - العدد 15054

Saturday -15 January 2010 - Issue 15054



# أين هي الإمبراطورية الأمريكية عندما نحتاجها؟

**حروب العملات، والهجمات الإرهابية، والصراعات العسكرية، والأنظمة المارقة الساعية لامتلاك أسلحة نووية، والدول الفاشلة، والآن تسريب عدد هائل من الوثائق السرية. ما السبب في كل هذه الاضطرابات؟**

**خلال الحرب الباردة، كان العالم مقسماً بين النظامين الإمبراطوريين السوفييتي والأمريكي. وكانت الإمبراطورية الروسية وريثة كيفان روس، ودوقية موسكو، تسيطر على أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، وتدعم أنظمة في أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. كما قامت الإمبراطورية الأمريكية وريثة جمهورية البندقية البحرية وبريطانيا العظمى بمساندة الحلفاء، وخصوصاً في أوروبا الغربية وشرق آسيا، كما احتفظت بقواعد عسكرية لها في ألمانيا الغربية وتركيا وكوريا الجنوبية واليابان، وأحكمت الحصار فعلياً على الاتحاد السوفييتي.**

روبرت دي كابلان *

رغم أن سقوط الإمبراطورية السوفييتية أثار حالة من النشوة في الغرب، وقاد إلى تحرير أوروبا الوسطى، إلا أنه أدى أيضاً إلى اندلاع الصراعات العرقية في البلقان والقوقاز، التي أسفرت عن مصرع مئات الآلاف من البشر، وتشريد الملايين. (في طاجاكستان وحدها سجلت وسائل الإعلام الأمريكية في التسعينات فقط مقتل أكثر من 50.000 شخص في حرب أهلية).

كذلك أدى سقوط الإمبراطورية السوفييتية إلى حالة من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية في روسيا نفسها، إضافة إلى المزيد من التفكك في الشرق الأوسط. فليس من قبيل الصدفة أن قام الرئيس العراقي صدام حسين بغزو الكويت في أقل من سنة بعد سقوط حائط برلين. كما أنه كان من غير الممكن إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على غزو العراق لو كان الاتحاد السوفييتي – الحامي القوي لبغداد- موجوداً في العام 2003. ولولا انهيار الاتحاد السوفييتي وانسحابه من أفغانستان بطريقة مخزية ما لجأ أسامة بن لادن إلى هناك، ولا حدثت هجمات الحادي عشر من سبتمبر. إن كل ذلك ثمن انهيار الإمبراطورية.

والآن نجد أن العمود الآخر الذي كان يقوم عليه السلام النسبي في الحرب الباردة -أمريكا- قد بدأ يتأرجح، بينما تظل قوى جديدة كالصين والهند غير مستعدة لملء الفراغ الذي ستخلفه الإمبراطورية المنهارة. من المؤكد أن حدوث انهيار مفاجئ للكيان الأمريكي، مماثل لذلك الذي تعرض له الاتحاد السوفييتي أمر غير وارد حالياً، نتيجة للحرية السياسية والاقتصادية التي تتمتع بها، بيد أن قدرة أمريكا على تحقيق القليل من الاستقرار في العالم بدأت تضعف تدريجياً.

فالدولار الأمريكي، على سبيل المثال، بدأ يفقد مكانته كعملة احتياطية عالمية، وباتت أيامه معدودة، شأنه في ذلك شأن الدبلوماسية الأمريكية التي تعرضت إلى تسريبات أمنية واسعة النطاق حدثت بفعل الاتصال الإلكتروني والمعادي بذاته لأنظمة الحكم الإمبراطورية.

صحيح أن أمريكا لديها قوة عسكرية، وأن الجيوش تفوز في الحروب، لكن عندما يكون مسرح الصراع عالميا؛ فإن القوات البحرية والجوية هي من يكون لها الدور الحاسم في المعركة. فمثلاً، أي هجوم على إيران، سيكون عن طريق البحر أو الجو. وفي الوقت الراهن تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية 300 سفينة حربية، أي أقل مما كانت تمتلكه في عهد ريغان، والتي كانت حوالي 600 سفينة حربية، بينما تنمو البحرية الصينية والهندية باطراد. الأمر الذي سيؤدي إلى إجراء تخفيضات في نفقات الدفاع من أجل إنقاذ أمريكا من أزمتها المالية. ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على أجواء العالم وبحاره، وستستمر في ذلك لسنوات قادمة، ولكن المسافة الفاصلة بينها وبين الدول العسكرية الصاعدة الأخرى في العالم بدأت تتقلص.

إن الأعمال الإرهابية، والأعمال الوحشية العرقية، والتوق إلى امتلاك الأسلحة الفتاكة، وكشف الوثائق السرية، ما هي إلا عناوين رئيسية لإمبراطورية تفقد نفوذها، وتتراجع قوتها البرية والبحرية تدريجياً، وتجد نفسها عاجزة عن القيام بما كانت تقوم به من قبل، بل وتعجز عن التأثير في مجريات الأحداث العالمية. وليس في هذا أي إدانة لسياسة أوباما الخارجية، فليس هناك أي دليل -ولو ضئيل- عن وجود بدائل اخرى موثوق بها للسياسات التي يتم انتهاجها حيال كوريا الشمالية وإيران والعراق، بينما المناقشات بشأن أفغانستان تسير في مسارها الصحيح، وليس هناك أدنى شك في أن النظام ما بعد الإمبراطوري الذي نعيش فيه الآن، يسمح بوقوع قدر من الاضطرابات، أكبر بكثير مما كان عليه الوضع في الحرب الباردة.

إن المحافظة على قوتنا الحالية، ومحاولة إبطاء عملية الأفول الأمريكي في عصر ما بعد العراق وأفغانستان، قد تكمن في تجنبنا الانخراط في المعارك البرية المعقدة، والتركيز - بدلاً عن ذلك - على التحول إلى قوة توازن خارجية. بمعنى الوقوف جاهزين عند خط الأفق بقوات جوية وبحرية جاهزة للتدخل فقط عندما يتعرض حلفاؤنا أو النظام الدولي للخطر. قد يكون ذلك في مصلحة أمريكا، لكنه من الممكن أيضاً أن يشجع القوى الإقليمية التي تهدد المصالح الامريكية على التمادي.

والدليل على ذلك استمرار كوريا الشمالية في تطوير برنامج الأسلحة النووية، وقصفها المدفعي المتواصل لجزيرة تابعة لكوريا الجنوبية، والذي يظهر حدود القوة الأمريكية والصينية في عالم تسوده أوضاع شبه فوضوية. فخلال الحرب الباردة، كان الاتحاد السوفييتي يضع كوريا الشمالية داخل اطار لا تستطيع الخروج عنه، في الوقت الذي كانت فيه البحرية الأمريكية تهيمن على المحيط الهادئ، الذي تحول إلى بحيرة أميركية. أما الآن، فستقوم السيطرة الاقتصادية الصينية على المنطقة، إضافة إلى حروبنا البرية المذهلة في الشرق الاوسط بتحويل المحيط الهادئ من بيئة حميدة ومستقرة إلى بيئة أكثر اضطراباً وتعقيداً.

إن البحرية الصينية متأخرة بعقود عن البحرية الأمريكية، لكن ذلك قد يقدم القليل من المواساة. فينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية الآن، التي لها تجربة في الحروب اللامتماثلة على الأرض، أن تتوقع مواجهة تحديات لامتماثلة في البحر، حيث أن القدرة المتطورة للصين في حرب الألغام، وشبكات السونار المنتشرة في قاع البحار، ومعلومات الانترنت المسخرة لخدمة الصواريخ الباليستية الموجهة ضد السفن، بالاضافة الى غواصاتها العاملة بالكهرباء والديزل، وكذلك الغواصات النووية، ستشكل خطراً كبيراً على البحرية الأمريكية خلال السنوات القادمة.

أما بالنسبة لتايوان، فإن لدى الصين 1500 صاروخ بالستي قصير المدى، موجهة نحو الجزيرة، في ذات الوقت الذي تربط البر الصيني بتايوان مئات الرحلات التجارية أسبوعياً في تجارة آمنة. وعندما تتحد الصين وتايوان فعلياً في الأعوام المقبلة، فإن ذلك يبشر بالوصول إلى بيئة عسكرية متعددة الأقطاب، قد يكون من غير الممكن التنبؤ بآثارها في شرق آسيا.

أما في الشرق الأوسط، فنشهد سقوطاً حقيقياً للنظام الإمبريالي الذي كان قائماً إبان الحرب الباردة. فالمساندة الإمبراطورية الأمريكية والروسية التي كانت تقدم لإسرائيل والعرب بالتساوي اختفت الآن، تاركة وراءها منطقة تختل فيها موازين القوى بين الطرفين، وتمارس فيها إيران نفوذاً يمتد من لبنان إلى غرب أفغانستان. كما تشهد صعوداً لدور تركي جديد أكثر إسلامية، وأقل تحالفاً مع الغرب، يحاول أن يلعب دور قوة التوازن بين القوى المتصارعة في المنطقة.

صحيح أن الإمبراطوريات تفرض نظاماً، لكنه ليس بالضرورة نظاماً خيّراً، حيث تظهر الهيمنة الإمبراطورية الإيرانية الناشئة. فالولايات المتحدة الأمريكية لجأت إلى القول بأن إيران تفتقر إلى المصداقية، ويرجع ذلك إلى إعيائها الإمبراطوري الناتج عن الحروب التي خاضتها في كل من العراق وأفغانستان. وبعيداً عن المصلحة الذاتية، من المرجح أننا لن نستطيع اقحام انفسنا في حرب أخرى في الشرق الأوسط، حتى وإن كان ذلك يصب في مصلحتنا، لأن ذلك سيجر المنطقة إلى حرب نووية.

وتقول إحدى الروايات إن الإمبراطورية الأمريكية ستسقط، وتصعد الصين على انقاضها كقوة معتدلة، لكن الوقائع التاريخية تثبت أنه ليست هناك إمبراطورية نجحت مباشرة في ملء الفراغ الذي خلفته الإمبراطورية المتهاوية.

لقد كان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية قوى تبشيرية تحركها المبادئ (الشيوعية والديمقراطية الليبرالية)، ومن خلالها قادت النظام العالمي، في حين أن الصين ليس لديها مثل هذا التصور الكبير، فالرغبة في الحصول على المصادر الطبيعية (النفط والمعادن) هو ما دفعها إلى التحرك خارج حدودها، من أجل النهوض بمئات الملايين من مواطنيها، وجعل مستوياتهم الاقتصادية أفضل.

وقد يعمل هذا على تطوير النظام التجاري بين المحيط الهندي وأفريقيا وآسيا الوسطى، ويحفظ حالة السلم والاستقرار مع تدخل أمريكي ضئيل. لكن السؤال المطروح هنا: من سيملأ الفراغ الأخلاقي الحاصل؟ هل ستقوم الصين فعلياً بملئه إذا قامت طهران بتطوير أسلحة نووية، في ظل سعيها الوصول إلى الغاز الطبيعي الإيراني؟ كما هو الحال في تعاملها مع كوريا الشمالية حيث قد لا تكون بكين راضية تماماً عن نظام بيونق يانق الذي سبب الفقر والجوع لمواطنيه، ولكنها مع ذلك تدعمه.

يمكن أن نقول بأن هناك قوة ستأتي، وتملأ هذا الفراغ الأخلاقي، ولكن الأمر يحتاج إلى عقود حتى تمتلك الصين قوة بحرية وجوية كبيرة، وتستطيع أن تكون شريكاً حقيقياً في نظام أمني عالمي. فقد شقت بكين في الوقت الراهن طريقاً بحرياً حراً بعيداً عن الممرات البحرية المحمية في العالم، تساعدها في ذلك البحرية الأمريكية، وتقف موقف المتفرج في صراعنا من اجل ترسيخ الأمن والاستقرار في كل من أفغانستان وباكستان، وسيأتي اليوم الذي تستفيد فيه من ذلك، وتستخرج الموارد الطبيعية في كلا البلدين.

فإذا كان عصر الحرب الباردة يمثل حالة من الاستقرار النسبي كفلها التفاهم الضمني بين القوى الإمبراطورية؛ فإن لدينا الآن قوة ضعيفة – وهي الولايات المتحدة الأمريكية - تحاول فرض نظام في بيئة عالمية من القوى الصاعدة والعدائية أحياناً.

ففي جميع أنحاء أوراسيا، أفسح تدفق السكان الريفيون الى خلق المدن الكبرى، وجعلها عرضة للتحريض من قبل وسائل الإعلام، والدمار بكارثة بيئية. إنه لأمر صعب أن نقوم باستبدال نشر الجنود بمجاميع من الصواريخ الباليستية المتشابكة التي تظهر قدرات أداء أسلحة الدمار الشامل. خصوصاً أن التقنيات الجديدة تجعل الأشياء تؤثر في بعضها البعض بشكل سريع وأكثر فتكاً مما كانت عليه من قبل. فلقد عمل التدفق الحر للمعلومات كوثائق ويكليكس، وعملية تصغير الأسلحة التي أدت الى التفجيرات الإرهابية في المدن الباكستانية، على تقويض قدرة واستمرارية الانظمة الإمبراطورية.

إن الإمبراطورية الأمريكية تعتبر إمبراطورية هيكلية أكثر منها إمبراطورية روحية. فبالرغم من أن شبكة حلفائها تشبه بالتأكيد شبكة حلفاء الإمبراطوريات القديمة، والتحديات التي تواجه جنودها في الخارج تشبه إلى حد كبير التحديات التي كانت تواجه تلك الإمبراطوريات، إلا أن عدم رضا الرأي العام الأمريكي، خصوصاً بعد المأزق الذي تعرضت له امريكا في كل من أفغانستان والعراق، يقلص من احتمالات إقدامها على المزيد من المغامرات البرية، التي تمثل جوهر القوة الإمبراطورية منذ أقدم العصور.

إن الأمريكيين يفتقرون حقيقة إلى العقلية الإمبراطورية، ولكن تقليص تدخل أمريكا في شؤون العالم سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة للبشرية جمعاء. وما هذه الاضطرابات التي يشهدها عالمنا اليوم إلا الشيء اليسير مما سيأتي، وينبغي على الولايات المتحدة عدم التخلي عن مسئولياتها الدولية تجاه ما يجري.

* واشنطن بوست – ترجمة فوزي الصلوي

استخدام السيفون الحديث في المنزل

يستهلك 6 لتر من الماء، مقابل 15 لتر للقديم

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

السبت - 15 يناير 2011 - العدد 15054

Saturday -15 January 2010 - Issue 15054



# العامل الجيوستراتيجي في العلاقات اليمنية - المصرية

**على الرغم من انتفاء حالة التلامس الحدودي بين مصر واليمن، فإن المعطيات الجغرافية الأخرى، المتمثلة في تحكم الدولتين بمداخل البحر الأحمر، جعلت من عملية الاحتكاك والتواصل بينهما حتمية إستراتيجية، أكسبت علاقات البلدين مزيداً من العمق والثبات.**

**هذه الحتمية جعلت من مسألة قيام علاقات مستقرة وطبيعية تنطوي على قدر مناسب من التفاهم بين البلدين أمرا لا مناص منه، ولا يمكن تجاهله. بمعنى آخر، إن العلاقات بين اليمن ومصر لم تكن - ولن تكون - قائمة على مصالح وظروف آنية أو رؤى شخصية، ولا من باب الترف، أو المجاملات بحيث تجعل من وجود هذه العلاقات كغيابها، أو يمكن للدولتين أو إحداهما أن تقرر أنها في غنى عن علاقات مستقرة بينهما، بل إن وجود مثل هذه العلاقات أمر حتمي ولا يمكن للدولتين تجاهل ضرورة تنظيمها وتطويرها.**

محمد محمد الغراسي

وتتضح الآلية التي تبين كيفية ارتباط، وتأثر العلاقات بين اليمن ومصر بموقعهما الاستراتيجي، من خلال معرفة النقاط الرئيسية التالية:

الأولى: رؤية الدولتين لأهمية موقع كل منهما، أي ماذا يعني هذا الموقع بالنسبة لأهداف ومصالح وقيم الدولتين.

الثانية: كيف ترجمت الدولتان رؤيتهما تلك في شكل سلوك مباشر، أو غير مباشر تجاه بعضهما، مع الإشارة إلى ردود فعل القوى الإقليمية، والدولية في هذا الإطار.

الثالثة: كيف انعكس موقع الدولتين على سياساتهما، ومواقفهما تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعلى أنماط التعاون الثنائي ومجالاته.

وفي حديثنا عن النقطتين الأولى والثانية، سيكون التركيز على الرؤية، والسلوك المصري على افتراض أن مصر هي الطرف الأكبر، والأقوى، والأكثر تأثيراً وتأثراً، وعلى افتراض أيضاً أن السلوك اليمني هو رد فعل في أغلب الأوقات، ولعل أبرز دليل على ذلك أن التاريخ سجل لنا أكثر من حالة وجود مصري في اليمن، وليس العكس.

تعد اليمن من الناحية الإستراتيجية خط الدفاع الأول بالنسبة لمصر، فالبحر الأحمر بحيرة شبه مغلقة، تتحكم مصر في مدخلها الشمالي، بينما تتحكم اليمن في مدخلها الجنوبي عبر مضيق باب المندب، من خلال تحكمها في مفاتيح هذا المضيق، وهي الجزر اليمنية الإستراتيجية، وأهمها جزر (بريم، وزقر، وحنيش) بالإضافة إلى خليج عدن، الذي يعد إحدى بوابات باب المندب، وقد ازدادت أهمية اليمن بالنسبة لمصر بعد شق قناة السويس، التي جعلت من البحر الأحمر شرياناً مهماً للمواصلات بين الشرق والغرب، وللتجارة الدولية خاصة تجارة النفط. وبالتالي، عندما يتعرض المدخل الجنوبي للبحر الأحمر لأي هزة تهدد بإغلاق باب المندب، أو عندما تكون الأوضاع في اليمن غير مستقرة، فأمن قناة السويس، والأمن القومي المصري عموماً، الطرف الأكثر تضرراً، وعرضة للتهديد.

هذه الوضعية جعلت السلوك المصري تجاه اليمن يأخذ أنماط الاحتواء، إن لم نقل السيطرة أحياناً والتحالف، أو التنسيق أحياناً أخرى، ومن أبرز الدلائل التاريخية على ذلك:

1. في القرن الخامس عشر، عندما أراد البرتغاليون إخضاع مصر، بهدف السيطرة على تجارة الشرق القادمة من الهند وجزر جنوب الهند الشرقية، قرروا بداية السيطرة على مياه البحر العربي، وسد منافذ جنوب البحر الأحمر، أي السيطرة على السواحل اليمنية كاملة، وكانت النتيجة أن واجهت مصر أزمة اقتصادية خانقة بسبب الحصار البرتغالي المضروب على موانئها، وفي المقابل كان فشل الحملة البرتغالية على عدن بداية انحسار هذا الحصار.

وعلى إثر تلك الأحداث، سعت الدولة المصرية المملوكية إلى إقامة تحالف مع الدولة اليمنية الطاهرية حينئذ، فلما رفض السلطان عامر هذا التحالف، بدافع الخوف من فرض السيطرة السياسية والعسكرية المصرية على اليمن، دفع حياته ثمناً لذلك، بالإضافة إلى سقوط الدولة الطاهرية في اليمن على يد المماليك الذين أتبعوا بعد ذلك خطة دفاعية كانت بمقتضاها السواحل اليمنية هي خط الدفاع الأول في مواجهة الأسطول البرتغالي في البحر العربي، وجنوب البحر الأحمر.

2. عندما حكم العثمانيون مصر في سنة 1517، ركزوا على السواحل اليمنية لكونها تمثل القاعدة، أو الخط الأول في الدفاع عن مصر العثمانية. وفي القرن التاسع عشر استعاد العثمانيون السيطرة على اليمن لمحاصرة محمد علي في مصر، وللسبب نفسه أيضاً احتلت بريطانيا عدن التي أصبحت بعد فتح قناة السويس محطة هامة جداً في الطريق إلى الهند.

3. واصلت الدولة المصرية خلال الفترات اللاحقة سياسات الاحتواء أو التحالف مع اليمن، ففي العهد الإمامي كانت هناك معاهدة الدفاع المشترك ثم اتحاد الدول العربية مع مصر وسورية.

4. كان قرار مصر مساندة الثورة اليمنية في بداية الستينيات، يهدف أساساً إلى حماية الثورة المصرية، من خلال إغلاق جميع المنافذ التي قد تؤدي إلى الأراضي المصرية، وليس فقط تأمين حدودها الإقليمية.

5. في حرب 1973 قامت القوات المصرية بالاشتراك مع القوات اليمنية، بإغلاق مضيق باب المندب لمنع أي محاولة إسرائيلية لاحتلال الجزر الإستراتيجية في جنوب البحر الأحمر.

6. مع انتهاء القطيعة العربية المصرية على إثر كامب ديفيد، كانت مصر في تنظيم إقليمي واحد مع اليمن، وهو مجلس التعاون العربي، الذي انتهى باندلاع حرب الخليج الثانية، لتدخل مصر في علاقة تحالفية مع دول الخليج العربي في إطار دول إعلان دمشق.

نتيجة للحساسية المصرية تجاه موقع وتحكم اليمن في البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، وللرغبة المصرية المستمرة في تأمين الأوضاع في هذه المنطقة، كان لابد من ظهور حالات من التوتر والتوجس، أو الريبة التي أحاطت بعلاقات البلدين سواء على المستوى الثنائي، أو على المستوى الإقليمي، وظهر ذلك في حالات وجوانب عدة منها:

1. كانت اليمن في كثير من الأوقات تخشى، وتعمل على منع أن يتحول سلوك مصر تجاهها إلى نوع من السيطرة أو التحكم، وتؤكد على استقلالها وسيادتها وخصوصية أوضاعها. فقد عرفنا الثمن الذي دفعه السلطان عامر نتيجة رفضه فكرة التحالف مع الدولة المصرية المملوكية، وكذلك كانت حالة الريبة قائمة بين الطرفين أثناء الوجود المصري في اليمن خلال الفترة التي تلت قيام ثورة 26 أيلول/ سبتمبر 1962، وما شاب تلك الفترة من خلافات بين القيادات اليمنية والمصرية، وصلت ذروتها باعتقال رئيس وأعضاء الحكومة اليمنية في القاهرة.

2. كانت اليمن تدرك أنها ساحة للتنافس السعودي - المصري خلال الستينيات، وربما ما يزال هذا الإدراك قائماً مع استمرار التنافس ولو بشكل غير ملموس بين الرياض والقاهرة، لاسيما وأن موازين القوى تشير إلى أنهما تعدان من أبرز القوى السياسية والعسكرية في المنطقة؛ فقد كان الوجود المصري في اليمن محل رفض كامل من قبل السعودية؛ ولا غرابة في ذلك، فهذا الوجود جعل مصر تمسك بمداخل ومخارج البحر الأحمر، وتسيطر على خط يبلغ ألفي كيلو متر من شمال البحر الأحمر إلى جنوبه، بالإضافة إلى أن القوات المصرية كانت في موقع يمكنها من فرض طوق بري كامل على السعودية، فاليمن بحكم موقعها هي القاعدة التحتية لشبه الجزيرة العربية.

وقد زاد من حدة هذه التوترات، تصريحات عبد الناصر بأن القوات المصرية ستهاجم قواعد القوات الملكية اليمنية في الأراضي السعودية، التي كانت تدعم النظام الملكي في مواجهة الثورة وقوات النظام الجمهوري. وبعد انسحاب القوات المصرية من اليمن بعد هزيمة 1967 كان من الطبيعي أن تصعد بعد ذلك في اليمن القوى التي كانت تدعو إلى حل واتفاق مع السعودية.

3. في بداية التسعينيات توترت العلاقات اليمنية - المصرية عندما اعتبرت القاهرة أن اليمن محطة انطلاق للمتطرفين المصريين من باكستان وأفغانستان، ثم اليمن، فالسودان ومصر، بالإضافة إلى قلق مصر من تنامي دور الحركة الإسلامية في اليمن، وقد تقلصت هذه التوترات بعد التوقيع على الاتفاقية الأمنية بين البلدين في 1996.

بالنسبة للنقطة الرئيسة الثالثة المتعلقة بسياسات ومواقف البلدين تجاه القضايا الإقليمية والدولية، لاسيما المرتبطة بمنطقة البحر الأحمر، يمكن التأكيد على أن الدولتين تواجهان تحدياً واحداً، هو أمن وعروبة البحر الأحمر، وذلك طبعاً مع استبعاد أي احتمالات لقيام أي من الدولتين بأي نشاط يستهدف أمن ومصالح الدولة الأخرى.

كما يمكن التأكيد أيضاً على أن الهدف الاستراتيجي للدولتين هو استقرار الأوضاع الأمنية، بما يحفظ ويؤمن سلامة الملاحة البحرية في البحر الأحمر وقناة السويس، وبما يضمن انتفاء أي أخطار تأتي عبر هذه المنطقة تهدد أمن ومصالح الدولتين، ويرتبط تحقيق هذا الهدف بأمرين:

الأول: العمل على منع أو احتواء أو التسوية السلمية لأي نزاع في البحر الأحمر، غير أننا نجد أن هذا البحر يعد أبرز بؤرة للصراع الدولي، وذلك بسبب النزاعات الحدودية بين دوله التي تختلف سياساتها واستراتيجياتها، بالإضافة إلى تشابك، وتصارع مصالح واستراتيجيات القوى الدولية التي ترتبط بالبحر الأحمر، إستراتيجياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً في مقدمتها دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والصين. فقد كان البحر الأحمر، وما يزال مسرحاً لكثير من النزاعات، مثل الحروب العربية - الإسرائيلية وحروب الخليج، بالإضافة إلى التوترات الثنائية مثل التوتر المصري - السوداني، والتوتر السوداني - الأثيوبي، ومشاكل إريتريا (احتلالها جزيرة حنيش اليمنية، وتوتر العلاقات السودانية - الإريترية وكذلك الإريترية - الأثيوبية)، والوجود العسكري الفرنسي في جيبوتي، ونزاع أوجادين بين إثيوبيا والصومال، كذلك مشاكل بعض الدول مثل المشكلة السودانية والمشكلة الصومالية .

الثاني: تحقيق الرقابة الفاعلة التي تضمن تأمين سلامة مداخل البحر الأحمر، وبالذات المدخل الجنوبي في باب المندب، وهنا أيضاً نجد أن هذه المنطقة تشهد حالياً عمليات قرصنة تشكل تهديداً حقيقياً لسلامة هذا الممر، وسلامة التجارة الدولية عبره.

أما بالنسبة لعروبة البحر الأحمر، فهو هدف إستراتيجي للدول العربية المطلة عليه، وذلك في مواجهة محاولات تدويل هذه المنطقة، من خلال وجود القوات الأجنبية فيها بمبررات متعلقة بأمن ومصالح تلك القوى، وبأعذار مختلفة منها على سبيل المثال إنهاء عمليات القرصنة. وترفض الدول العربية المطلة على البحر الأحمر تدويل نزاعات هذا البحر ومشاكله، وتؤكد أن حماية أمنه مسؤولية عربية. وفي هذا الإطار، كان هناك تحركات سياسية عربية تهدف إلى وضع إستراتيجية عربية موحدة تجاه البحر الأحمر، أو إنشاء منظمة أو هيئة عربية أو مجلس عربي لحماية أمن البحر الأحمر.

بيد أن هذه التوجهات لم تلقَ نجاحاً، بسبب الوجود العسكري الأجنبي في البحر الأحمر وحوله، ولاعتبارات داخلية وإقليمية قد تشكل مخاوف عربية متبادلة من سيطرة دولة أو محور معين على المنطقة. فمصر ترى أنها ما تزال أكبر قوة عسكرية عربية، والسعودية ترى أنها أكبر قوة اقتصادية عربية، ومعروف لدينا تنافس الدولتين الاستراتيجي حول زعامة النظام الإقليمي العربي بشكل عام، وقد تتلاقى مصالح القوى العربية الكبرى، وتجد الدول الأخرى، ومنها اليمن نفسها محشورة بين عدة قوى مسيطرة قد تكون إسرائيل إحداها.

ومع غياب إستراتيجية عربية موحدة في البحر الأحمر، ولتركز معظم النزاعات والمشاكل في جنوب البحر الأحمر، تتحمل اليمن أكثر من غيرها عبء الرقابة الفاعلة على باب المندب، وهو الأمر الذي شكل دافعاً قوياً لها باتجاه تطوير قدراتها العسكرية البحرية، وتكثيف جهودها الدبلوماسية بهدف تنويع، وتكثيف آليات التنسيق مع دول جنوب البحر الأحمر. وفي هذا الإطار، يأتي دور اليمن البارز في إنشاء تجمع صنعاء، الذي يضم إلى جانب اليمن كلا من السودان وجيبوتي وإثيوبيا والصومال، بالإضافة إلى الجهود والمبادرات اليمنية التي هدفت إلى تسوية عدد من النزاعات، مثل النزاع الإثيوبي الإريتري، والنزاع الصومالي.

ونفترض في كل تلك الجهود، وجود تنسق يمني - مصري على الرغم من غياب حقائق دامغة في هذا الإطار، كما نلحظ غياب التوجهات التحالفية المصرية السابقة تجاه اليمن، ولعل أبرز مثال على ذلك الموقف المصري إزاء احتلال إريتريا لجزيرة حنيش، إذ ظل الموقف المصري يدعو إلى الحل السلمي خوفاً من حدوث صراعات في المنطقة تهدد حرية، وسلامة الملاحة فيها.

وفيما يتعلق بمستوى التعاون الاقتصادي بين اليمن ومصر في ضوء موقعهما المشترك على البحر الأحمر، نجد أن معطيات ثروات هذا البحر السمكية والمعدنية والنفطية، تساعد على تكوين قاعدة كبيرة لإقامة علاقات تعاون، بل وتكامل اقتصادي استثماري بين الدولتين، إلا أن مستوى هذا التعاون يبدو متأخراً نوعاً ما مقارنة بتلك المقومات الاقتصادية المشتركة. في المقابل، كان البلدان يواجهان مشاكل فيما بينهما حول الاصطياد في المياه الإقليمية من قبل الصيادين المصريين، عموماً فإن الاتفاقات الموقعة بين البلدين في مجالات التعاون الاقتصادي كثيرة، إلا أن تطبيقها، وتنفيذها يبدو مرهوناً بعوامل سياسية أخرى.

في الختام، نؤكد حقيقة إستراتيجية تقول إنه مهما أحاطت بؤر التوتر بالعلاقات اليمنية المصرية، إلا أن هذه العلاقات ستظل بعيدة عن التهور الذي يؤدي بها إلى مزيد من التأزم، ومرد ذلك حتمية الموقع الاستراتيجي؛ التي أكسبت هذه العلاقات نوعاً من الثبات الاستراتيجي، فمهما بلغت درجة التوتر والاختلاف في الرؤى ووجهات النظر، فإن العلاقات بين صنعاء والقاهرة ستظل قائمة على الأقل عند مستواها العادي، أي أنها لن تصل إلى حالة القطيعة الكاملة أو العداء والصراع المباشرين.

غسيل أرضية منزل بمساحة 100 م2
بواسطة الرش يحتاج 90 لتراً على الأقل
بينما بواسطة المسح العادي يحتاج 18 لتراً

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

Water in Yemen 2011

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية



السبت - 15 يناير 2011 - العدد 15054

Saturday -15 January 2010 - Issue 15054

# خلاصة حلقة نقاش

# السودان.. واقع ما بعد الاستفتاء

تلخص هذه الورقة محاور حلقة النقاش حول: "السودان..... واقع ما بعد الاستفتاء"، والتي عُقدت في مقر مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية, يوم 21 ديسمبر 2010، ونفذها برنامج دراسات القرن الإفريقي بالمركز. وضمت نخبة من الدبلوماسيين والأكاديميين والباحثين المهتمين بالشأن السوداني، بالإضافة إلى ممثلي الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وكان الهدف من حلقة النقاش استعراض مرحلة ما بعد الاستفتاء، ومحاولة استقراء نتائجه وتأثيراته المستقبلية سواء على السودان (في الشمال والجنوب)، أو على الدول المحيطة بالسودان والمنطقة العربية، وكذلك تأثيره على الأمن القومي العربي والاستقرار الإقليمي. وكيف يمكن التعامل مع الوقع الجديد في مرحلة ما بعد الاستفتاء؟

وقد تم صياغة ما دار خلال حلقة النقاش وفق قاعدة شاتام هاوس، وأعيد تلخيص محاورها لتتركز حول المحاور الثلاثة التالية:

### المحور الأول: الأسباب والجذور
### الانفصال كأمر واقع

هناك شبه إجماع - حتى لدى الإخوة السودانيين - أن انفصال جنوب السودان أمر واقع لا مفر منه، ولا يعدو أن يكون مسألة وقت لا أكثر. وفي حال إجراء الاستفتاء في موعده (في التاسع من يناير 2011)، من المتوقع أن يصوت أغلب الجنوبيين لصالح الانفصال وبناء دولة مستقلة. بسبب حالة التعبئة السائدة في الشارع الجنوبي المؤيدة للانفصال، واستغلال الجبهة الشعبية للخبرة العدائية المتراكمة تجاه الشمال, والناتجة عن 22 عاماً من الحرب الأهلية، فضلاً عن أن الحركة الشعبية هي المسيطرة في الجنوب، ولا يمكن لأية قوة سياسية أخرى أن تدعو للوحدة، حيث تقول العديد من التصريحات لقوى معارضة جنوبية أنه لا يستطيع أحد القيام بأي حملات توعية داخل الجنوب، فالمصير هو السجن والتعذيب.

فيما ذهب بعض المشاركين إلى أن حالة التمييز وعدم العدالة التي تعرض لها أبناء الجنوب في مرحلة ما بعد الاستقلال منذ عام 1956، وفرض قوانين الشريعة الإسلامية عليهم في مرحلة لاحقة، وعدم مراعاة وضعهم المختلف. هو الذي أوجد المشاعر العدائية تجاه الشمال وأسس للانفصال.

وذلك يشير - من وجهة نظر البعض - إلى أن انفصال جنوب السودان يعبر عن فشل الدولة الوطنية - ليس في السودان وحسب, وإنما على مستوى المنطقة - في تحقيق الاندماج بين مكوناتها الاجتماعية المتعددة. ولا يتمثل لب المشكلة في وجود التنوع العرقي والديني في المجتمع - فكثير من دول العالم تتكون من مزيج عرقي وديني متعدد -، وإنما في أسلوب التعامل مع هذا التعدد، أو بمعنى أدق في أسلوب إدارة التنوع المجتمعي.

### الاستفتاء وحق تقرير المصير

أسهم اتفاق نيفاشا الموقع عام 2005 بين الجبهة الشعبية والحكومة السودانية في إنهاء ما يقارب من 22 عاماً من الحرب الدامية بين الجانبين، وإحلال سلام شامل خلال ست سنوات متواصلة, جنى السودان خلالها العديد من الثمار الاقتصادية والسياسية، إلا أن هذا الاتفاق في واقع الأمر وضع اللبنات الأساسية لانفصال الجنوب. وأوجد خلال سنوات الفترة الانتقالية، أوضاعاً جديدة مكنت الجبهة الشعبية من بناء هياكل الدولة, وإحكام قبضتها أكثر على حساب الحكومة المركزية في الخرطوم.

وكان أحد أخطاء اتفاق نيفاشا أيضاً, أنه منح الجنوبيين حق الاستفتاء لتقرير المصير، في اتجاه مخالف للعرف السائد إفريقياً, وللرأي الشائع في القانون الدولي. ومنح هذا الحق هو الذي أوجد الانفصال فعلياً, فإعطاؤهم هذا الحق؛ يعني إعطاؤهم الحق الفعلي في الانفصال. فضلاً عن قيامه بحصر خيارات الاستفتاء في خياري الوحدة أو الانفصال فقط، ولم يضع خياراً ثالثاً وسطاً بينهما, أو صيغة أخرى للوحدة, كالفيدرالية أو الكونفيدرالية مثلاً. وقصر حق الاستفتاء في المنتمين قبلياً وعرقياً إلى الجنوب, وحرمان الشماليين المقيمين في الجنوب وإن أقام احدهم خمسين عاماً من هذا الحق. بل وحرمان باقي أبناء السودان من المشاركة وحصر هذا الحق في مجموعة محددة, أو أقلية من السكان، وحرمان الأغلبية من الإدلاء برأيهم في أمر مصيري يمس ويحدد مستقبل الجميع، يعد خرقاً للضمانات الدستورية وحقوق الإنسان التي تكفل المساواة في المعاملة بين المواطنين, خاصة حق المشاركة في شأن

يمس سيادة الوطن ومصيره ومستقبله. وحتى في أعرق الديمقراطيات لا يسمح للأقليات بممارسة حق تقرير المصير, وحرمان الأغلبية من حق حماية سيادة الوطن ووحدة أراضيه. وقد استخدم هذه الحجة الرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن, إذ اتهم الأقلية الانفصالية التي أرادت فصل الولايات المتحدة الجنوبية عن الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاك المبدأ الديمقراطي الذي ينص على حكم الأغلبية.

وتجدر الإشارة إلى أن إدراج حق تقرير المصير لم يكن بنداً مستحدثاً خاصاً باتفاقية نيفاشا؛ فقد تمت الموافقة عليه سلفاً, في اتفاقية فرانكفورت التي تمخض عنها توقيع اتفاقية سلام الخرطوم بين مجموعة الناصر والحكومة عام 1997. وكذلك كانت أحد بنود ميثاق التجمع الذي وقع بين الحركة الشعبية والتجمع الوطني في أسمرا عام 1995. وكان هناك شبه موافقة من حكومات السودان المتعاقبة على إعطاء الجنوب حق تقرير المصير.

وقد أثير خلال النقاش موقف القانون الدولي من إعطاء هذا الحق، وكان هناك رأيان: يقول الأول إنه حق مفتوح لكل الأقاليم المضطهدة الراغبة في الانفصال عن كيانات أكبر لا تتشابه معها، ويرى الثاني, وهو الشائع في القانون الدولي, أن هذا الحق مقصور على الشعوب المستعمرة بواسطة قوى أجنبية, وهو ما يسمى بحق تقرير المصير الخارجي، ويرى أن فتح هذا الباب على علاته، ومنح هذا الحق لكل إقليم راغب في الانفصال عن الوطن الأم، سيؤدي حتماً إلى تفتيت معظم دول العالم دون استثناء.

### الدور الخارجي في انفصال جنوب السودان

أشار العديد من المشاركين إلى أنه لا يمكن تجاهل نظرية المؤامرة، ودور بعض القوى الدولية والإقليمية في الدفع باتجاه تحقيق الانفصال. فالبذور الأولى لفصل جنوب السودان عن شماله تعود إلى المستعمر البريطاني الذي فرض عام 1930 قانون المناطق المقفلة, ومنع بموجبه دخول الشماليين إلى الجنوب إلا بتصريحات خاصة، كما حظر على الجنوبيين محاكاة الشماليين في الزي وأنماط الحياة. لتدخل في مرحلة لاحقة بعد خروج الاستعمار البريطاني واستقلال السودان عام 1956، الحملات التبشيرية، واتحاد الكنائس العالمي, والتي قامت بدور كبير في دعم حركات التمرد الجنوبي، بالإضافة إلى الدور الغربي والإسرائيلي بعد ذلك في إذكاء شرارة الانفصال.

ويقف الفاعلون الغربيون الأكثر تأثيراً اليوم مع انفصال جنوب السودان. يقود هذا الموقف أطماعهم في الاستفادة من موارد الجنوب الطبيعية, وعلى رأسها النفط. والصراع الدولي مع القوى الصاعدة, وفي مقدمتها الصين والهند، بالإضافة إلى البعد الديني الحضاري، والرغبة في خلق كيان مسيحي جنوب السودان. ولا يمكن التقليل من تأثير الصراع الدولي وتنافس الدول الكبرى على مصادر الطاقة والثروة المعدنية في إفريقيا وانعكاساتها على تطورات الأحداث في السودان.

ونتيجة للدعم الغربي الكامل والصريح لانفصال جنوب السودان، فقد رأى عدد من المشاركين في ذلك بداية لتفتيت دول عربية أخرى، فيما يشبه لعبة الدومينو، وربما يكون ذلك جزءاً من إستراتيجية أو مخطط غربي يستهدف تفتيت دول المنطقة إلى دول صغرى، أو فسيفساء متعددة, يسهل السيطرة عليها.

وفي الواقع أن ما نعتبره مؤامرة، يعتبره الآخر تخطيطاً استراتيجياً لتحقيق مصالح معينة بأكبر كفاءة ممكنة, ولأطول مدى ممكن. فالمصالح هي المحرك الأساسي لسلوك الفاعل الدولي. وبالتالي فالموقف الغربي من قضايا الوحدة والانفصال في دول المنطقة، ليس محكوماً بإطار ثابت، ولا تحدده مواقف مبدئية، بل تحدده مصالح هذه الدول تجاه كل دولة بعينها. وهذا يفسر حرص بعضها في الحفاظ على وحدة العراق، بينما تشجع في الوقت ذاته انفصال جنوب السودان، وربما دارفور لاحقاً.

### المحور الثاني: الآثار والتداعيات المتوقعة
### الاستقرار في جنوب وشمال السودان

يحمل الانفصال العديد من التحديات على استقرار السودان جنوبه وشماله من المحتمل أن يؤدي الفشل في التعامل معها إلى تحويله إلى بؤرة للتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

فانفصال جنوب السودان في دولة مستقلة لا تمتلك الكوادر البشرية المؤهلة (المدرسون، الأطباء، المهندسون، الصيادلة.... الخ) الضرورية لمواجهة احتياجات بناء الدولة, ولديها بنية تحتية وهياكل اقتصادية ضعيفة (المستشفيات، المدارس، الطرق، شبكات مياه وصرف صحي، خطوط كهربائية... الخ)، وكونها ستكون دولة حبيسة لا منافذ بحرية لها، فان ذلك كله ربما يؤدي إلى ولادة دولة ميتة، أو بمعنى آخر خلق دولة فاشلة غير قادرة على الحياة، خصوصاً في حال عجزها عن تصدير نفطها الذي يمثل 95٪ من مواردها.

إلا أن البعض يستبعد حدوث سيناريو فشل الدولة عملياً, كون القوى الخارجية الداعمة لمشروع الانفصال, والراغبة في الوقت نفسه في الاستفادة من ثرواته النفطية لن تسمح بذلك، وهي مستعدة لتنفيذ مشروع أشبه بمشروع مارشال لتطوير الجنوب والنهوض به، ويؤكد ذلك على سبيل المثال تصريح غريشون, مبعوث الإدارة الأمريكية للسودان, الذي استبعد ميلاد دولة فاشلة في الجنوب، بسبب أن هذا البرنامج مدعوم - على حد قوله - دعماً كاملاً على أعلى مستوى في الإدارة الأمريكية، وبإشراف ومتابعة شخصية من نائب الرئيس الأمريكي "جو بايدن".

والخطر الحقيقي والأكبر على الاستقرار في الجنوب، لا يأتي من احتمالات فشل الدولة, بل من عدم قدرتها على خلق الانسجام والتماسك الداخلي على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، في ظل تركيبتها الاجتماعية المعقدة, والتي تضم حوالي 500 مجموعة أثنية. والصراع المحتمل بين القبائل الثلاث الرئيسية في الجنوب (قبائل الدنكا، وقبائل النوير، وقبائل الشلك)، على الموارد والسلطة في الجنوب. والتذمر المستمر من قبائل الشلك والنوير جراء سيطرة قبائل الدنكا - أكبر القبائل - على مقاليد الأمور في الحركة الشعبية، وفي الجنوب، والتي قد تقود إلى نشوب نزاع عرقي داخل الجبهة الشعبية، يحول الجنوب إلى ساحة لحرب أهلية ذات طابع قبلي عرقي من أجل السيطرة على السلطة السياسية والثروة، بعد زوال تهديد الشمال الذي كان يوحد القبائل الجنوبية في جبهة واحدة متماسكة.

وانفصال الجنوب يحمل أيضاً العديد من التحديات للشمال، حيث أن منح حق تقرير المصير سيفتح الباب واسعاً أمام مطالبة أقاليم سودانية أخرى بالانفصال باستخدام نفس الحق، وتحديداً في مناطق التوتر الرئيسية (دارفور، وجنوب كردفان، ومنطقة النيل الأزرق)، وأقربها متمردو دارفور، والتي طالبت فعلاً حركة العدل والمساواة فيها في أحد بياناتها بحق تقرير المصير لسكان دارفور صراحةً. وفي حال أسفر الانفصال عن علاقات متوترة مع الجنوب بسبب القضايا الخلافية العالقة، فإن الجبهة الشعبية الحاكمة في الجنوب ستعمد إلى تقديم الدعم والمساعدة وفتح أراضيها كمأوى وقاعدة انطلاق لحركات التمرد الأخرى. ويتواجد فعلاً عدد من حركات دارفور غير الموقعة على اتفاقية السلام في الجنوب، وتأمل الحصول على دعم الجبهة الشعبية لتتمكن من خوض جولة جديدة من الحرب ضد الحكومة المركزية في الخرطوم. واتجاه حكومة الجنوب لتبني قضايا المجموعات المتمردة في الشمال، سيشكل خطورة كبيرة على استقراره، وعلى جهود حكومة الخرطوم في السيطرة على مشاكلها الداخلية.

كما تتواجد أعداد كبيرة من أبناء الولايات الشمالية المتاخمة للحدود (من أبناء النوبة والنيل الأزرق) كجنود ضمن الجبهة الشعبية لتحرير السودان، ويمكن أن يكونوا مصدراً لإثارة القلاقل وعدم الاستقرار في حال الصراع بين الشمال والجنوب.

تجنب ري النبات أثناء درجات
الحرارة العالية في ساعات النهار

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

السبت - 15 يناير 2011 - العدد 15054

Saturday -15 January 2010 - Issue 15054



وسيعمق من خطورة الأوضاع في الشمال تردي أوضاعه الاقتصادية جراء انقطاع عائدات النفط القادمة من حقول الجنوب على الأقل لعامين قادمين, كما أشار مسئولون سودانيون شماليون, وقد ينعكس ذلك سلباً على قدرات الدولة الأمنية والعسكرية, ويعمق من هشاشة الأوضاع السياسية.

### العلاقات بين الشمال والجنوب

ترغب حكومة الخرطوم في الحفاظ على علاقات ودية ومتطورة مع الجنوب في حال الانفصال, لكن يهدد ذلك وجود العديد من القضايا العالقة المثيرة للخلاف المتعلقة بالحدود والخلاف حول منطقة آبيي الغنية بالنفط. وحدوث الانفصال قبل حسم هذه القضايا بطرق ودية ترشح لعلاقات عدائية, وربما عودة الحرب مجدداً بين الجانبين.

وتعتبر النزاعات الحدودية, والتداخل الديموغرافي بين الشمال والجنوب, وتحديداً في مناطق (آبيي, النيل الأزرق, جنوب كردفان), أقوى التحديات التي تواجه عملية الانفصال, ومن المرجح أن تتحول إلى مناطق نزاعات وتوترات بعد الانفصال, وتؤدي إلى هشاشة في الأوضاع الحدودية, في ظل تداخل السكان, وملكيات الأراضي على جانبي الحدود, وتعود بعض القبائل التي تمتهن الرعي على التنقل بحرية بحثاً عن الماء والمرعى, دون مراعاة للفواصل الحدودية.

كما تتواجد أعداد كبيرة من الجنوبيين في الشمال, وأعداد من الشماليين في الجنوب من الصعب ترتيب أوضاعهم دون تفاهم مشترك بين الحكومتين, ويمكن أن تصبح في حال الصراع مصادر تهديد, وفي الوقت نفسه عرضة للانتهاك والإساءة بذرائع أمنية.

العلاقات مع دول الجوار الإفريقي

إن الأوضاع الجديدة الناتجة عن الانفصال ستؤثر حتماً على الدول المحيطة بالسودان, وقد تؤدي إلى نشوء خريطة تحالفات إقليمية جديدة, في ظل سعي الدول المحيطة بالسودان إلى تشجيع الكيان الوليد ومحاولة جذبه إليها, فأوغندا – أكبر المتحمسين لانفصال الجنوب - تسعى للاستفادة من ثرواته النفطية, وفتح أسواقه أمام بضائعها, وكينيا تطمح أن تكون منفذاً لتصدير منتجاته النفطية عبر أراضيها في حال ابتعاده عن الخرطوم. أما أثيوبيا فتطمح إلى الحصول على نسبة من النفط السوداني لتغطية حاجاتها الداخلية المتزايدة. وهناك من يرجح احتمال ظهور جماعة أمنية جديدة في منطقة شرق أفريقيا تضم جنوب السودان تحت إشراف ورعاية أمريكية.

### تأثير الانفصال على الاستقرار الإقليمي

من المؤكد أن أوضاع عدم الاستقرار في السودان ستنعكس سلباً على الاستقرار في المنطقة. وقد تؤدي الأوضاع الجديدة التي سيخلقها الانفصال إلى مزيد من تدخل القوى الدولية في شؤون المنطقة, واحتمالات الصراع بينها واردة بسبب التنافس المتصاعد فيما بينها على النفط والموارد الأولية.

ويخشى أن يؤدي التأثير الإلهامي لأسلوب انفصال جنوب السودان عبر حق تقرير المصير, إلى إثارة تطلعات وطموحات مناطق صراعات أخرى في المنطقة, ويعطي الجماعات الانفصالية في بعض دولها مبرراً وسنداً قانونياً للمطالبة بالانفصال باستخدام نفس الحق. وسيخلق هذا الحدث سابقة خطيرة في أفريقيا قد يزعزع استقرارها, خصوصاً أن الاستعمار قسم الدول الأفريقية حسب مصالحه ومناطق نفوذه, وامتداد مستعمراته, متجاهلاً التكوينات الطبيعية للأرض والسكان, ما أدى إلى تقسيم قوميات وقبائل بين عدة دول, وضم أقاليم تابعة لدول إلى دولة أخرى. ومن المحتمل أن تؤدي سابقة انفصال جنوب السودان, باعتبارها الخرق الأول من نوعه لمبدأ حرمة الحدود الاستعمارية المصطنعة, والذي نص عليه ميثاق الاتحاد الإفريقي في مؤتمر القمة الإفريقية الأولى عام 1964, إلى إشعال نيران الخلافات والحروب بين الأقليات والدول, وقد يكون سبباً لإثارة الصراعات والنزاعات بين دول القارة.

وهناك مخاوف من أن يصل التأثير الإلهامي لاستفتاء جنوب السودان إلى دول أخرى في المنطقة, كاليمن والعراق والمغرب ولبنان على سبيل المثال. وهي مخاوف موجود ومبررة لكنها مبالغ فيها – فيما يتعلق باليمن - بسبب الفارق بين الوضعين في اليمن والسودان؛ فقد ظهرت وتطورت مشكلة جنوب السودان في الأساس نتيجة التباين الكبير بين الشمال والجنوب دينياً, وعرقياً, وثقافياً, وفشل الطرفين في التمازج والانصهار على المستوى الاجتماعي, ولا يقتصر جوهر المشكلة في مطالب فئة من السكان لانفصال لأسباب سياسية أو اقتصادية, لذلك ربما كان الانفصال بمثابة حل أخير لإنهاء معاناة ما يقارب من 22 عاماً من الحرب الأهلية, وهو وضع لا ينطبق على اليمن. لكن ذلك لا يمنع من القول إن التأثير الإلهامي لانفصال جنوب السودان عبر حق تقرير المصير سيثير تطلعات العديد من القوى الطامحة لتشكيل كيانات مستقلة, بما فيها اليمن. ومن الأفضل أن يكون هذا الحدث محفزاً للحكومات – بدلاً من أن يكون محفزاً للجماعات الانفصالية - من أجل السعي الجاد لحل مشاكلها الداخلية, والنظر في القضايا المطلبية للمكونات الاجتماعية, والتعامل معها بشفافية وحرص, ودراسة التحولات الاجتماعية قبل أن تتطور إلى مطالب سياسية انفصالية.

### تأثير الانفصال على الأمن القومي العربي

تأتي الأهمية الإستراتيجية للسودان من كونه البلد الأكبر مساحة في كل إفريقيا والعالم العربي بحيث تصل مساحته إلى أكثر من مليوني متر مربع (تجعله مع موارده المائية الوفيرة سلة الغذاء العربي المؤملة), كما يشكل بحدوده مع عشر دول إفريقية وعربية مفترق طرق استراتيجيا, وجسرا يربط بين الدول العربية والإفريقية بموقعها الإستراتيجي في قلب القارة الإفريقية, بالإضافة إلى ما يملكه من مصادر أولية واحتياطيات نفطية (يقدر الاحتياطي النفطي للسودان بما يقارب ملياري برميل, حسب تقديرات 2006), فضلاً عن ثرواته الحيوانية والزراعية والتعدينية. والقيمة الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية التي يمثلها السودان تشكل إضافة ورصيداً للأمن القومي العربي.

ودون شك فإن انفصال جنوبه وحرمانه من (21 – 33 ٪ من موارده البشرية, و25 ٪ من الأرض البكر الصالحة للزراعة طوال العام لوجود الأمطار, و60٪ من الغابات, و70٪ من الحياة البرية, و55 ٪ من الثروة الحيوانية, و30٪ من الثروة السمكية النهرية, و80 ٪ من النفط, وحرمان الشمال من عمقه الاستراتيجي؛ إذ يمثل الجنوب 26 ٪ من الكتلة الحيوية), يعني انتقاصاً من قوة السودان الشاملة (الاقتصادية, والسياسية, والإستراتيجية والاجتماعية.....الخ), وبالتالي اقتطاعا من رصيد الوطن العربي وعمقه الإستراتيجي. خصوصاً وأن انفصال جنوب السودان لن يؤدي إلى إضافة دولة عربية جديدة, بل في الواقع قضم أو فصل جزء من هذا الكيان خارج الإطار العربي والإسلامي, وولادة دولة إفريقية جديدة, من المتوقع أن تكون بعيدة عن الثقافة العربية والإسلامية, وفي وضع أقرب إلى القطيعة والعداء معها. بسبب طبيعة النخبة الحاكمة المعادية للثقافة العربية والإسلامية, وتركيبتها العرقية والقبلية الأقرب إلى الدول الإفريقية المحيطة بالسودان, بالإضافة إلى طبيعة القوى الدولية الداعمة لها, والتي تقف خلفها الولايات المتحدة, والدول الأوروبية, وإسرائيل, واتحاد الكنائس العالمي, كل هذه القوى ستجذب الكيان الجديد إلى قيمها ومصالحها, وبالتالي من المحتمل – إن تُركت - أن تتحول إلى مركز للحركات التبشيرية والتنصيرية, ومركز نفوذ للدول الغربية.

### البعد العربي والإسلامي في إفريقيا

تقدر نسبة المسلمين في جنوب السودان بـ 18 ٪, و17 ٪ مسيحيون, و65 ٪ إحيائيون (وثنيون وأرواحيون). كما توجد قبائل عربية تعيش في الجنوب, ورغم انتشار لهجات متعددة في الجنوب, يصل عددها إلى 12 لهجة, فاللغة العربية "المحلية" التي تنطق بلكنة إفريقية هي اللغة التي يتعامل بها أغلب السكان تقريباً, بينما اللغة الإنجليزية لغة النخبة, وتوضح اتجاهاتها أنها تسعى لجعل اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية الأولى, بينما تتراجع اللغة العربية لتكون اللغة الثانية, أو الثالثة على حد تعبير ممثل جنوب السودان في واشنطن "إيزكيل لول جاتكوث".

ومن المتوقع أن تعمل النخبة الحاكمة الجديدة في جنوب السودان على ترسيخ قيم ثقافية جديدة أقرب إلى الغرب, وتقليص فرص نشر الإسلام, مقابل فتح الباب على مصراعيه للحركات التبشيرية. وقد يبرز مسلمو الجنوب ككيان له إشكالاته, وربما يجدون وضعهم كمواطنين من الدرجة الثانية, تحكمها نظرة الريبة, واتهامهم بالعمالة للشمال.

كما أن الانفصال سيعزل الشمال ثقافياً عن جواره الإفريقي, وتكون دولة الجنوب بمثابة جدار عازل بين الشمال والاتصال المباشر بشرق أفريقيا, وحرمانه من لعب دوره كجسر يوصل الحضارة والثقافة العربية لأفريقيا. ومنع الإسلام من التمدد والانتشار من الشمال إلي الجنوب, وإلى دول الجوار الإفريقية.

### الدور الإسرائيلي في جنوب السودان

تتواجد إسرائيل حالياً بقوة في جنوب السودان, أمنياً واستخبارياً واقتصادياً, وتشارك بفعالية في التحضير لقيام الدولة الجديدة من خلال التدريب, وتقديم الاستشارات الفنية والسياسية, ولها العديد من الاستثمارات والمصالح الاقتصادية في جوبا. ودورها رئيسي وكبير في الدفع والترتيب لحدوث الانفصال, وتقوم حالياً بإعداد وتكوين الجيش الجنوبي والأجهزة الأمنية والاستخبارية ليكون صناعة إسرائيلية خالصة.

ومن الواضح أن إسرائيل لن تكتفي بفصل جنوب السودان, بل ستمتد يدها إلى أجزاء أخرى, لاستكمال المخطط في إضعاف السودان, وتطويق مصر, ونزع مصادر الخطر المستقبلي المحتمل ضد إسرائيل. واستكمال إستراتيجيتها المسماة "التحالف الدائري" التي تقوم على بناء تحالفات حول الدول العربية المهمة, وبموجبها قامت بتكوين علاقات متميزة مع إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وجنوب السودان. وخطوتها التالية ستكون دعم حركات التمرد الانفصالية غرب السودان في إقليم دارفور, والتي يوجد لبعضها ممثلون حالياً في تل أبيب, كحركة تحرير السودان التي يتزعمها عبد الواحد أحمد نور.

كما أن إسرائيل أصبحت وجهة للمهاجرين الأفارقة, حيث تصل أعداد المهاجرين إليها إلى 50 ألف مهاجر سنوياً, بما يحمله ذلك من تهديدات جسيمة للأمن القومي العربي, وإمكانية استخدامهم لاحقاً للاختراق الاستخباري, وخلق توجهات في الدول الإفريقية تخدم المصالح الإسرائيلية, وتؤدي إلى الإضرار بالمصالح العربية والأمن القومي العربي في محيطه الإفريقي الحيوي.

### تأثير الانفصال على مياه النيل

يقلل البعض من خطورة تأثر انفصال جنوب السودان على مياه النيل, باعتبار أن النيل الأزرق (الذي يمثل 86 ٪ من مياه النيل الواصلة إلى مصر وشمال السودان) لا يمر بجنوب السودان, كما أن معظم أجزاء جنوب السودان غنية بالأمطار, وحاجتها لمياه النيل في الري محدودة, وبالتالي فإن الخطر لا يأتي من احتمال سعيه لتقسيم حصة مصر والسودان في مياه النيل على ثلاث دول, بدلاً من دولتين, كما هو حاصل حالياً, وإنما الخطر الحقيقي يأتي من احتمال أن يصبح الجنوب مرتعاً خصباً لإسرائيل, التي تسعى لتعظيم وجودها في الدول المهمة بالنسبة للأمن القومي المصري, كأداة للضغط عليه فيما إذا تغيرت التوجهات المصرية الحالية تجاه إسرائيل, وأيضاً تحدوها آمال واسعة في الحصول على مياه النيل عبر مصر, إذا استطاعت التضييق والضغط عليها بواسطة دول المنبع, وباقي دول الحوض.

### المحور الثالث: النتائج والتوصيات

من الإنصاف القول إن النظام السوداني القائم لا يتحمل بذاته مسئولية انفصال الجنوب, فالنظام العربي بدوره يتحمل جزءاً من المسئولية, فقد وقفت معظم الدول العربية لأكثر من 22 عاماً موقف المتفرج, وكأن الحرب والصراع الدائر في السودان لا يعنيها. وربما شجع بعضها حركات التمرد الانفصالية ومدها بالمال والسلاح. لتتحول مشكلة جنوب السودان بفعل التدخل الكثيف للقوى الخارجية, وضعف الموقف العربي إلى مشكلة تفوق قدرة الشمال وحده على التعاطي معها, بل أصبحت عبئاً ثقيلاً أعاق جهود التنمية في السودان بسبب توجيه جزء كبير من الموارد للمجهود الحربي, دون قدرة على الحسم العسكري. وشمال السودان أعجز عن ذلك في ظل ظروفه الراهنة. ولا بد من الاعتراف أن غياب المشروع العربي الإسلامي في إفريقيا أتاح الفرصة لوجود المشاريع الأخرى الغربية والصهيونية.

ومن الواضح أن انفصال جنوب السودان أصبح أمراً واقعاً لا مفر منه, ولا يعدو الأمر عن أن يكون مسألة وقت لا أكثر, وعلينا التفكير بكيفية التعامل معه بصورة إيجابية, والتخفيف من الأضرار المترتبة عليه إلى أدنى حد ممكن.

لا شك في أن انفصال جنوب السودان شكل خسارة كبيرة للسودان والوطن العربي – من الصعب الحيلولة دون حدوثها في ظل معطيات الواقع - لكن الخسارة ستكون أكبر وأشد فداحة إذا قاد الانفصال إلى علاقات متوترة أو عدائية مع الشمال, أو إلى ابتعاد الدولة الوليدة عن العالم العربي, وتركها ترتمي في أحضان قوى أخرى معادية للمصالح العربية وللأمن القومي العربي.

لذلك فالمطلوب عربياً العمل على تنسيق الجهود لتأسيس وجود عربي قوي وفاعل اقتصادياً وتجارياً وسياسياً في دولة الجنوب المرتقبة, لموازنة الوجود الإسرائيلي والغربي فيها من ناحية, وحتى لا يتحول إلى موطئ قدم لقوى معادية من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بالموقف العربي من الاعتراف بالدولة الجديدة, هل يتم الاعتراف بها فور إعلانها, أم من الأفضل تأخير ذلك حتى تتضح الرؤية؟ وفي كل الأحول يفترض أن يكون الموقف العربي تابعا لموقف الحكومة السودانية في الخرطوم, باعتبارها الدولة المعنية أكثر من غيرها بهذا الشأن, ويفترض أن يحدد موقفها التوجه العربي الجماعي والفردي.

وعلى الدول العربية اتخاذ مواقف عربية جماعية, تخفف الضغوط الداخلية والخارجية على حكومة الخرطوم, وتساعدها في تجاوز مرحلة ما بعد الانفصال, والحيلولة دون انفصال أجزاء أخرى منه, وتحديداً فيما يتعلق بقضية الرئيس البشير مع محكمة الجنايات الدولية, وقضية دارفور, وتشجيع ودعم المبادرة القطرية لحل هذه المشكلة في أسرع وقت ممكن, حتى لا تتوسع, وتخرج عن سيطرة حكومة السودان, خصوصاً في حال توتر العلاقات مع الجنوب. وبذل وساطات عربية وتدخل عربي مبكر لحل المشاكل العالقة بين شمال وجنوب السودان, والترتيب لحدوث انفصال آمن يحافظ على قدر من العلاقات الأخوية بين الشطرين. ووضع إستراتيجية اقتصادية عربية (لضخ استثمارات وقروض) تساعد السودان على تجاوز ضائقته الاقتصادية المتوقعة في مرحلة ما بعد الانفصال.

وبالنسبة لحكومة الخرطوم, فالخيار الأفضل لها في ظل معطيات الواقع, العمل على الاحتفاظ بعلاقات ودية ومتطورة مع الجنوب, وتجنب إثارة التوتر أو الخلافات, والعمل على حل القضايا العالقة بطرق ودية ما أمكن, وذلك حتى يمكن تعظيم الإيجابيات, وتقليل خسائر الانفصال إلى أدنى حد ممكن.

مع الاعتراف بأن مهمة الخرطوم في محاولة الحفاظ على علاقات جيدة وودية مع دولة الجنوب ليست بالهينة, وتكتنفها عقبات خطيرة, تسببها حساسيات الانفصال, والمشاعر الانفعالية عند الطرفين, وكذلك القضايا العالقة والشائكة التي تحتاج إلى تنازلات كبيرة ومؤلمة, بالإضافة إلى وجود أطراف خارجية (دولية وإقليمية) لها مصلحة في ابتعاد الجنوب عن الشمال, وتتمنى ليس فقط فصله, وإنما الدفع باتجاه خلق علاقات عدائية ومتوترة بينه وبين الشمال.

لكن يساعد الطرفين في الدفع باتجاه علاقات تعاون بينهما وجود قضايا عديدة متداخلة بين الشمال والجنوب, كقضية النفط الأكثر حساسية وأهمية, والتي لازالت متداخلة, وتحتاج إلى تعاون الطرفين, فما يقارب الـ 80 ٪ من الحقول في الجنوب, بينما خطوط الأنابيب ومنافذ التصدير في الشمال. ومن مصلحة الطرفين استمرار التعاون المشترك فيما بينهما في جانب تصدير النفط, لأن الخيارات الأخرى بالنسبة للجنوب مكلفة وعالية الخطورة. وبالنسبة للشمال الذي سيخسر جزءاً كبيراً من موارده النفطية, يستطيع التعويض عن ذلك من خلال أجور مرور النفط عبر أراضيه, والتكرار والمعالجة الكيميائية, والتخزين, والتصدير.

وعلى الشمال الحفاظ على أسواق الجنوب مفتوحة أمام منتجاته, وكذلك الحال مع الجنوب, والعمل على توسيع الاستثمارات المشتركة, والسماح بحرية انتقال الأيدي العاملة بين الشطرين, وفي حال توتر العلاقات؛ فإن جميع فرص التطور الاقتصادية المشتركة والاستفادة من الطفرة النفطية في الجنوب ستذهب أدراج الرياح, وتحاول أطراف أخرى الاستفادة منها.

كما يواجه الطرفان العديد من التحديات الأمنية المشتركة. فمن دون التزام كل طرف بضمان أمن واستقرار الطرف الآخر؛ فإن الطرفين معاً سيكونان عرضة للقلاقل وعدم الاستقرار, بسبب تواجد أعداد كبيرة من الجنوبيين في الشمال, وأعداد من الشماليين في الجنوب, ومن الصعب ترتيب أوضاعهم دون تفاهم مشترك بين الحكومتين, كما أنها تصبح في حال الصراع مصادر تهديد, وفي الوقت نفسه عرضة للانتهاك والإساءة بذرائع أمنية.

كما يوجد أعداد كبيرة من أبناء الولايات الشمالية المتاخمة للحدود (من أبناء النوبة والنيل الأزرق) كجنود ضمن الجبهة الشعبية لتحرير السودان, ويمكن أن يكون هؤلاء مصدراً لإثارة القلاقل وعدم الاستقرار في حال الصراع بين الشمال والجنوب. ومن جانب آخر فإن عدداً من حركات دارفور غير الموقعة على اتفاقية السلام موجودة في الجنوب وتأمل في الحصول على دعم الجبهة الشعبية لتتمكن من خوض جولة جديدة من الحرب ضد الحكومة المركزية في الخرطوم. وتبني حكومة الجنوب المستقلة لقضايا المجموعات المتمردة في الشمال, سيشكل خطورة كبيرة على الاستقرار في الشمال, وعلى جهود الحكومة الشمالية في السيطرة على مشاكلها الداخلية.

من جانب آخر, يمر جزء من مياه النيل إلى الشمال عبر مناطق جنوب السودان, ومن الضروري بقاء قدر من التفاهم والتعاون لضمان إدارة الخلافات المتوقعة أو القضايا الشائكة الأخرى. وانفصال الجنوب إن لم يتم بإجراءات وأسس متفق عليها تراعي ما سلف الحديث عنه؛ فقد يخلق فراغاً أمنياً وسياسياً وقانونياً, ويؤدي إلى فوضى وعدم استقرار في الجانبين.

كما يجب الحفاظ على النموذج المشرق لتعامل الشمال مع مشكلة الجنوب, والذي ضرب مثلاً رائعاً في التسامح والتعاون, والرغبة في السلام, سواء في اتفاق السلام الشامل, أو أثناء الفترة الانتقالية, من خلال إعطاء الجنوبيين كثيرا من الحقوق والصلاحيات ما كانت الجبهة الشعبية تحلم بها, كالسماح لها ببناء هياكل دولة الجنوب, والمشاركة في الحكومة المركزية وحكومات الولايات الانتقالية, وإعطائها 50 ٪ من إيرادات النفط الجنوبي, وفوق ذلك إعطاؤها حق تقرير المصير, وهي صورة ستبقى راسخة في الذاكرة. وفي حال فشل بناء الدولة في الجنوب لأسباب اجتماعية, نتيجة التعدد الإثني الكبير, أو لأسباب سياسية أو غيرها, سيكون النموذج المشرق عامل جذب مستقبلاً لإمكانية الرجوع إلى صيغة من صيغ التوحد الفيدرالي أو الكونفيدرالي مع الشمال, خصوصاً أن قطاعاً كبيراً من النخبة الجنوبية عاش جزءاً من حياته, وتلقى تعليمه في الشمال, وتربط بعضهم علاقات صداقة ومصاهرة مع شماليين, ويفضل هؤلاء بقاء الوحدة مع الشمال تحت أي صيغة من صيغ التوحد. وقد يؤدي ما ستسفر عنه الأوضاع في الجنوب إلى تعاظم هذه الشريحة الراغبة في عودة الوحدة مستقبلاً.

**برنامج دراسات القرن الافريقي**

دور المرأة في الاقتصاد بالماء داخل المنزل دور أساسي لترشيد استهلاكه

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن Water in Yemen 2011 Yemen: Management and Development of Water Resources

آفاق
ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

السبت - 15 يناير 2011 - العدد 15054
Saturday -15 January 2010 - Issue 15054

# سوء استخدام الأسلحة الصغيرة ومعوقات التنمية في اليمن

الحلقة 4

عبدالسلام أحمد الدار الحكيمي

يتبين من الجدول رقم (56)، أن هناك علاقة بين استخدام السلاح الناري أثناء عملية الشجار من قبل الرجال أكثر منه من قبل النساء، وهذه نتيجة طبيعية نظراً لكون حيازة السلاح من قبل الرجال أكثر، ولا يستخدم من قبل النساء إلا في حالات نادرة.

بينما العلاقة برزت بشكل قوي بين أفراد العينة من حيث المستوى التعليمي، حيث تبين أن استعمال السلاح أثناء الشجار يقل كلما كان الشخص لديه مستوى تعليمياً عالياً، إذ بلغت نسبة الاستخدام لديهم 11.8 ٪، ويزداد عند الأفراد الأقل تعليماً، إذ بلغ نسبة الاستخدام لديهم حوالي 18.3 ٪. وعند تطبيق مربع كاي تبين أن مستوى الدلالة الإحصائية وصل إلى درجة عالية من الثقة بلغت (003.) وهذا يدل على أن هناك علاقة إحصائية بين استخدام الأفراد للسلاح الناري أثناء عملية الشجار والمستوى التعليمي لديهم، أي أننا نستطيع القول أن الشخص المتعلم لا يستعمل السلاح الناري أثناء الشجار إلا نادراً، بعكس الشخص غير المتعلم الذي يزداد ميله لاستعمال السلاح الناري أثناء عملية الشجار. وهذا ما أكدته بعض النسوة ممن حكم عليهن بالسجن، حيث أكدت إحداهن أنها كانت في حالة شجار مع شقيق زوجها الذي هاجمها في منزلها، مما أضطرها إلى أخذ السلاح وقتله.

يتبين من الجدول رقم (66)، أن استخدام السلاح الناري أثناء عملية النزاع القبلي عند معظم أفراد العينة، تختلف بينهم بحسب الجنس لصالح الذكور، حيث بلغ استخدام السلاح لدى الذكور 14.8 ٪، مقابل صفر لدى الإناث، وبالرغم من أن الفارق كبير جداً. إلا أننا نستطيع القول بأن لحيازة السلاح الناري في المنازل دور في استخدام النساء للسلاح أثناء الشجار، كما هو واضح في الجدول السابق، ولو سُمح للنساء المشاركة في النزاع القبلي لأجبرن على استعمال السلاح، أي أن توفر السلاح في المنازل يسهل عملية الاستخدام أكثر مما لو لم يتوفر نهائياً.

بينما عندما نقارن عملية الاستخدام على مستوى الريف والحضر، نجد أن النسبة تكاد تكون متقاربة، إذ هي عند أفراد العينة الريفية حوالي 12.8 ٪، مقابل 10.7 ٪ لدى العينة الحضرية، مما يؤكد أن عملية الاستخدام للسلاح الناري لا تقتصر على أبناء الريف البعيدين عن أنظار أجهزة الشرطة، ولكن يتوقع استخدامه أيضاً على مستوى المدن القريبة جداً من أجهزة الشرطة، مما يعطينا مؤشراً بأن عملية الحيازة للأسلحة النارية له أثر على التوسع في وقوع حوادث القتل أو الإصابة بشكل أكبر، وفي أي مكان، بغض النظر عن كونه مجتمعاً ريفياً، أو حضرياً، وهذا ما يؤكد تخلي الشباب اليوم عن تلك العادات والتقاليد والأعراف التي تمنع الأخذ بالثأر في الأماكن العامة، ولكن الأمر اختلف لعدة أسباب، وكما يقول أحد أفراد العينة في هذا الجانب "واللّه لو ألقى حقي دون وجع رأس، لماذا استخدام السلاح، لكن مكرهاً أخاك لا بطل". أما بالنسبة للميل لإستخدام السلاح الناري أثناء عملية النزاع القبلي بين أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، نلاحظ أن هناك بعض الفروقات، وظهر ذلك بشكل واضح عندما قمنا بتطبيق مربع كاي، حيث بلغت مستوى الدلالة الإحصائية (000.) لصالح الأفراد المتعلمين(54)، أي أنه كلما كان الشخص متعلماً، كلما قل احتمال استخدامه للسلاح الناري أثناء عملية الشجار والعكس.

نلاحظ من الجدول رقم (67)، أن استخدام السلاح الناري أثناء عملية استرداد بعض الحقوق الشخصية، مثل ملكية الأرض أو بعض الأشياء الخاصة بالممتلكات الفردية، يختلف عند معظم أفراد العينة بحسب الجنس لصالح الذكور، حيث بلغ استخدام السلاح لدى الذكور 17.3٪ مقابل 2.5٪ للإناث، وبالرغم من أن الفارق كبير جداً؛ إلا أننا نستطيع القول بأن لحيازة السلاح الناري في المنازل دور في استخدام الإناث للسلاح أثناء عملية التنازع على بعض الحقوق، أي أنه يسهل عملية الاستخدام أكثر من حالة عدم وجوده، ومن خلال عملية التحليل تبين أن معظم المستخدمات للسلاح الناري من النساء هن من العاملات، هذا إلى جانب أن معظمهن من المحافظات الشمالية بشكل خاص. بينما عندما نقارن عملية الاستخدام على مستوى الريف والحضر، نجد أن النسبة تكاد تكون متقاربة، إذ هي عند أفراد العينة الريفية حوالي 15.4٪ مقابل 13.2 ٪ لدى العينة الحضرية، مما يؤكد أن عملية الاستخدام للسلاح الناري لا تقتصر على أبناء الريف البعيدين عن أنظار أجهزة الشرطة، ولكن يتوقع استخدامه أيضاً على مستوى المدن القريبة جداً من أجهزة الشرطة، مما يعطينا مؤشراً بأن عملية الحيازة للأسلحة النارية له أثر على التوسع في وقوع حوادث القتل أو الإصابة بشكل أكبر، وفي أي مكان، بغض النظر عن كونه مجتمعاً ريفياً

التعليمي، حيث تبين أن نسبة من لديهم تقييم سلبي تجاه الفرد الذي بحوزته سلاح ناري، من قبل الأفراد في الريف حوالي 38.1 ٪ ، مقابل 46.4 ٪ لدى أفراد العينة الحضرية. وعندما قمنا بتطبيق مربع كاي(56) لاختبار العلاقة بين المستوى التعليمي ونظرة أفراد العينة في تقييمهم لسوك الأفراد الذين يتجولون وبحوزتهم الأسلحة النارية، ظهرت العلاقة قوية، حيث تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بلغت عند مستوى الثقة (000) ، وهذا يدل على أنه كلما زاد المستوى التعليمي للفرد؛ تشكلت لديه نظرة سلبية تجاه بعض الظواهر التي تتسبب في أضرار على الفرد والمجتمع، والعكس.

يتبين من الجدول رقم (75)، أن معظم أفراد العينة كانت لديهم نظرة سلبية في تقييمهم لحيازة السلاح وحمله من قبل المدنيين، إلا أنه يلاحظ عند تكرار السؤال بصيغ مختلفة، برز أن لدى أفراد العينة نظرة إيجابية إلى حد ما، وبرز ذلك عندما حاول الباحث أن يستفسر عن سبب تلك النظرة الإيجابية من قبل بعض الأفراد الذين تمت مقابلتهم.

وتبين أن السبب في نظرتهم الإيجابية تلك، يعود إلى ما حل بالعراق بعد الاحتلال، حيث صرحوا بأن للسلاح دوراً إيجابياً للدفاع عن الوطن أوقات المحن والتدخل الأجنبي.

أما فيما يتعلق بإجابات بعض النزلاء في السجن المركزي بتعز، فقد أكدوا أن السلاح عامل إيجابي، كونهم أخذوا بحقهم، كما أكدوا أنهم لو خرجوا من السجن فسوف يقومون بحيازة الأسلحة النارية، لما لها من دور إيجابي في حمايتهم من أي اعتداء أو ظلم.

بينما وصلت نسبة الأفراد من العينة المبحوثة في الدراسة الميدانية ممن أجابوا بأن للسلاح الناري دوراً إيجابياً حوالي 66.5 ٪، وهذه النظرة برزت لدى معظم الأفراد على مستوى الريف والحضر، وعلى المستوى التعليمي، ولكن ذلك لم يغير من نظرة أفراد العينة، وموقفهم من ضرورة وضع حد لتلك الحيازة، لما يترتب عليها من أضرار، وظهر ذلك من خلال إجاباتهم في الجداول التالية:

يتبين من الجدول رقم (76)، أن معظم أفراد العينة كانت لهم نظرة إيجابية حول ضرورة وضع حد لانتشار ظاهرة حيازة وحمل السلاح الناري من قبل المواطنين، وبرز ذلك من خلال إجابتهم على السؤال الخاص بتفعيل القوانين المنظمة لحمل السلاح التي من شأنها أن تسهم في التخفيف والحد من انتشار الأسلحة النارية، وبلغت نسبة من أجابوا بالموافقة على ذلك حوالي 67.5 ٪ من الذكور والإناث. واختلفت هذه النسب بحسب محل الإقامة، ففي الريف بلغت نسبة الموافقة 29.8 ٪، مقابل 37.6 ٪ في الحضر، وزادت نسبة الموافقة على تفعيل القوانين المنظمة لحيازة حمل السلاح عند الأفراد من ذوي المستويات التعليمة العليا، وانخفضت عند الأفراد من ذوي المستويات التعليمية الدنيا.

من الجدول رقم (77)، يتبين أن معظم أفراد العينة أيدوا منع حمل السلاح في المدن الرئيسية، كوسيلة من الوسائل التي تسهم في الحد من انتشار ظاهرة الحيازة للأسلحة الصغيرة في اليمن، حيث بلغت النسبة المئوية مع هذا الإجراء حوالي 91.4 ٪ لدى مختلف الفئات بغض النظر عن نوع الجنس ذكوراً وإناثاً، ومحل الإقامة ريفاً وحضراً، وكذا المستوى التعليمي (متعلماً، وغير متعلم)، وكانت وجهة النظر حول هذا الإجراء بالموافقة شبه الكلية، وهذا يعطينا مؤشراً، إلى أن الإنسان اليمني بدأ يعي الخطر الناجم عن التجوال في شوارع المدن بالأسلحة الصغيرة، وما يترتب عليها من حوادث تضر بالفرد والمجتمع، ولما تولده من تهديد وخلق حالة من الخوف للإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه. أي أن هذه الظاهرة باتت تهدد الأمن الإنساني للأفراد، سواء من الأشخاص الذين ينتمون إلى اليمن أو من غيرهم من الجنسيات الأخرى، وتعطي نظرة سلبية غير حضارية عن اليمن، وتسهم في إعاقة الاستثمار والتنمية فيه.

كما برز ذلك من خلال عينة دراسة الحالة من نزلاء السجن المركزي بتعز الذين أكدوا أن انتشار الأسلحة يعد من العوامل التي ساعدتهم على شرائها، وارتكابهم لجريمتهم، خاصة الأفراد في سجن الرجال. بينما أكد الطفل الحدث أن السلاح الذي ترك أمامه في الدكان كان السبب الرئيس الذي ساعده على أن يقوم بتصويبه تجاه زميله وتسبب في مقتله.

يتبين من الجدول رقم (78)، أن غالبية أفراد العينة صرحوا بأن إغلاق أسواق بيع السلاح يعد من العوامل المهمة في الحد من انتشار ظاهرة حيازة السلاح في اليمن، وبهذا فقد أكدوا ضرورة أن تقوم الجهات المختصة بوضع حد لتلك الأسواق الخاصة ببيع الأسلحة النارية المتواجدة في بعض المناطق بنسبة عالية بلغت 85.6٪ ، وبالرجوع إلى نتائج الجدول السابق رقم (71) الخاص بأهم مصادر شراء السلاح، والذي أظهر أن أسواق السلاح تعد من أهم تلك المصادر التي يشتري منها معظم الأفراد أسلحتهم الشخصية، يليها الشراء من التجار الذين يتواجدون في بعض المدن أو المناطق المجاورة لها، وهذه العملية للحصول على السلاح قليلة، ومن الممكن السيطرة عليها.

كما يتبين من الجدول أن الإناث أكثر موافقة من الرجال على إغلاق هذه الأسواق، والأفراد في المجتمع الحضري أكثر موافقة من الأفراد في المجتمع الريفي، بالإضافة إلى ذلك تبين أن الأفراد كلما ارتفع مستواهم التعليمي؛ ازدادت موافقتهم على ضرورة إغلاق الأسواق للحد من انتشار ظاهرة الحيازة وحمل السلاح الناري في اليمن، ولذا فإنه لو تمت التوعية المطلوبة من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة فإنها ستسهم في خلق وعي شامل لدى كافة الشرائح الاجتماعية.

يبين الجدول رقم (79)، أهمية دور القضاء في حل النزاعات، لما له من نتائج إيجابية تسهم في خلق نوع من الأمن والاطمئنان عند الأفراد؛ لأن عدم تفعيل دور القضاء يسهم في حمل السلاح من قبل الأفراد لحماية أنفسهم وممتلكاتهم وللأخذ بحقوقهم. وتفعيل دور القضاء، سيساعد في حل النزاعات بين المواطنين، وهو ما نادى به معظم أفراد العينة، وبنسبة تصل الى 92.1 ٪، منهم من أكدوا بأن تفعيل دور القضاء عامل مهم في حل النزاعات بين المواطنين، وما يترتب عليه من الحد من انتشار ظاهرة الحيازة للأسلحة وحملها باستمرار من قبل المدنيين في الريف والحضر.

ويرى بعض المختصين أن المماطلة في القضايا الخاصة بالنزاعات الشخصية، والمشاكل المتعلقة بالملكية الخاصة، وكذا القضايا الحساسة الخاصة بقضايا القتل والثأر؛ يعد من أهم العوامل المساعدة في انتشار هذه الظاهرة، ولجوء الناس إلى السلاح لأخذ تلك الحقوق، أو الدفاع عن تلك الممتلكات الخاصة، وكذا إيجاد الأرضية المناسبة لاستمرار ظاهرة الثأر التي من شأنها أن تزيد من حدة التسلح عند المواطنين.

كما أكد معظم أفراد دراسة الحالة بالسجن المركزي في تعز أن سبب ارتكابهم لجريمة القتل؛ يعود إلى تلك المماطلات من قبل الجهات القضائية أو الجهات التي تتولى الصلح في الخصومة، وعدم قدرتها على التعجيل بالحكم.

يتبين من الجدول (80)، أن غالبية أفراد العينة من الذكور والإناث، وعلى مستوى كل من الريف والحضر، وبنسبة 90.5 ٪ ، أكدوا أهمية التوعية بالأخطار التي يسببها حمل السلاح وحيازته، ولهذا فإن المطلوب من الجهات المختصة الرسمية وغير الرسمية القيام بالحملات الوطنية للتوعية بالمخاطر الناجمة عن الأسلحة الصغيرة في مختلف المديريات وفي كافة محافظات الجمهورية، وذلك بهدف توعية عامة الأفراد بشأن الأضرار المادية والنفسية والبشرية الناجمة عن حيازة السلاح وحمله، والآثار السلبية التي تخلفها على مستوى كل من الفرد والأسرة والمجت مع..

**يتبع**

# السفيرة الأميركية السابقة: المقاربة الأمنية وحدها غير كافية لمحاربة الإرهاب

أكدت السفيرة الأميركية السابقة لدى اليمن باربارا بودين أن تركيز الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع اليمن على المقاربة الأمنية وحدها غير مجدية لأن التحدي الذي يواجه اليمن على المدى البعيد هو الاستقرار .

وقالت بودين في المحاضرة التي نظمها مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية عن العلاقات اليمنية الأميركية في التاسع من يناير الجاري وحضرها المستشار السياسي لرئيس الجمهورية الدكتور عبدالكريم الإرياني عضو مجلس أمناء المركز وعدد من السياسيين والدبلوماسيين وقدمها المدير التنفيذي الدكتور أحمد عبد الكريم سيف : «ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعاطى مع مجمل التحديات التي تواجه البلاد بمقاربة شاملة تنطلق من أن الاستقرار على المدى البعيد له أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وأن المقاربة الأمنية وحدها لا تكفي». واعتبرت بودين أن الإدارة الأمريكية بدأت تراجع خطأ الرهان على المقاربة العسكرية وحدها مشيرة في هذا الصدد إلى تبلور سياسات جديدة تأخذ في الاعتبار طرقاً وأساليب أخرى بدأت العام 2006 بتولي جاتز وزارة الدفاع وتعززت بقدوم أوباما ، وانتقدت السفيرة في سياق محاضرتها الصحافة لتقديمها اليمن في صورة خيالية، مؤكدة أن اليمن إذا استطاع إقامة انتخابات موثوق بها فالعالم سيقف إلى جانبه .

لكنها قالت إن الدولة لا تفرض بالقوة مذكرة في هذا الصدد بالمفهوم الشائع للدولة من أنها الكيان الذي يحتكر العنف المشروع القادر على تقديم الخدمات للسكان بصورة متساوية وعادلة وتحقيق العدالة والمشاركة ليس فقط في السلطة وإنما في جني ثمار التنمية كالتعليم ، والصحة معتبرة أن اليمن يعاني من اختلالات هيكلية تتمثل في زيادة السكان وعدم كفاية المياه وتناقص إنتاج الطاقة، علاوة على تحديات القاعدة ومشكلة الحوثيين في شمال البلاد والاحتجاجات في بعض المناطق الجنوبية.بالإضافة إلى الحوكمة وأداء الحكومة ورفع القدرات البشرية والمؤسسية في الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد .

وربطت السفيرة بين دعم الأطراف الخارجية لجهود الحكومة اليمنية وبين تقديم هذه الأخيرة لأهداف واضحة ودقيقة على مداى الأعوام العشرة القادمة موضحة في هذا الصدد أنه إذا لم تكن مدركة إلى أين تذهب ولا ماهي أهدافها فإن ذلك يعرقل التعاون والشراكة مع المجتمع الدولي داعية إلى تبني مقاربة برجماتية.

وأشارت بودين إلى أن المشاكل التي تواجه البلاد مترابطة بعضها ببعض موضحة أن المشكلة الاقتصادية تتطلب أمناً.. وتفعيل آليات التنمية واستقطاب الاستثمارات لا تنتعش إلا في مناخ أمني موات يساعد على تحرك دولي لدعم هذا البلد .

وحول العلاقات اليمنية الأمريكية ذكرت بودين " أن العلاقات بين اليمن وأمريكا لم تكن متينة قبل سنة 97م لأن الجانبين لم يقم كل منهما بما ينبغي القيام به في الوقت الذي ركزت فيه هذه العلاقة خلال السنوات الأخيرة على محاربة الإرهاب فقط". معتبرة أن هناك قصر نظر تجاه اليمن.

وأكدت أن اليمن ليس دولة فاشلة وان اليمنيين لن يتخلوا عن بلادهم. مشيرة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعلمت من العراق وأفغانستان دروسا مؤداها أنه لا يمكن خلق الأنظمة وإنما يمكن المساهمة في تعزيز قدراتها للتعامل مع مختلف القضايا التي تواجهها الشعوب في جانب التنمية والتعليم والصحة والديمقراطية وتمكين المرأة في إطار الإصلاحات الدستورية المنتظرة .

ترك المياه تسيح من خزانات السطوح إسراف

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

السبت - 15 يناير 2011 - العدد 15054
Saturday -15 January 2010 - Issue 15054

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

# الإصلاح الاقتصادي في ظل الأزمة العالمية

**واجهت العديد من الدول النامية في فترات مختلفة أزمات اقتصادية حادة، وعجزت السياسات الاقتصادية القائمة عن إنجاز الأهداف الاقتصادية الكلية، وأدت إلى إحداث اختلالات هددت بانهيار اقتصادي كبير على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة في النصف الثاني من عقد السبعينات، عقب الأزمة الهيكلية التي ضربت الاقتصاد العالمي، والتي كان من أهم ملامحها انهيار أسواق المال العالمية، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادية العالمية لمعظم الدول المتقدمة، مع حدوث أزمة الطاقة، وحدوث ركود تضخمي، فقد أثرت هذه الأزمة سلباً في اقتصاديات الدول النامية، مسببة تدهوراً في شروط التبادل التجاري الدولي في غير صالح الدول النامية.**

**كما أدت إلى زيادة أسعار الفائدة العالمية، واتجهت بعض الدول المتقدمة إلى خفض برامج مساعداتها التنموية المقدمة للدول النامية التي عانت أيضاً من تفاقم أزمة المديونية الخارجية. هذه الأوضاع دفعت برأس المال الوطني للهروب إلى الخارج، ما أثر سلباً على حجم الاستثمارات الوطنية.**

أروى البعداني
Arwa@shebacss.com

وقد تضافرت الأزمة الدولية مع الاختلالات الداخلية في الدول النامية، التي دفعت بها نحو الهاوية، وأدخلتها في مأزق اقتصادي حاد، وأجبرتها على الخضوع للاقتراحات المقدمة من صندوق النقد والبنك الدوليين، وقبول برنامج لتصحيح هذه الاختلالات الهيكلية. عرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي احتوى على العديد من السياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة مركبة تهدف إلى تصحيح اختلالات الموازين الاقتصادية، وخفض المديونية الخارجية في إطار ما يطلق عليه قاعدة الشرطية، أي التزام الدولة العضو التي تلجأ إلى طلب تسهيلات ومساعدات بمجموعة من الإجراءات التي تتضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي. وقد أصبح صندوق النقد الدولي، خاصة بعد أزمة الديون الخارجية من أهم المؤسسات الدولية التي أصبح لها دور تنموي مهم ومؤثر في الدول النامية، يتمثل هذا الدور بصورة أساسية في تقديم مزيد من الدعم المالي، باستحداث تسهيلات ائتمانية جديدة، وتقديم المعونات الفنية في إعداد واختيار الأدوات، والسياسات المناسبة لنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي في إطار منهجي خاص.

بالنسبة لتجربة اليمن مع برامج صندوق النقد والبنك الدولي للإصلاح الاقتصادي، كان توجهاً لابد منه، وخياراً لا مفر منه لبلد أصبح يعاني من تدهور في مستوى الطاقة الإنتاجية، وحدوث اختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ويعتمد على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، خاصة النفط الخام، ومواجهة تضخم كبير وصل إلى حوالي 75٪، أدى إلى تدهور مستوى المعيشة الحقيقي لعدد كبير من السكان.

مرت عملية الإصلاح الاقتصادي في اليمن بمراحل عدة، المرحلة الأولى بدأت في عام 1995، ويطلق عليها مرحلة التثبيت الاقتصادي، استمرت على مدار تسعة أشهر، تم خلالها تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الكلي والإصلاح الهيكلي . وهدفت هذه المرحلة بصورة أساسية إلى محاولة إيقاف التدهور الحاد في معظم المؤشرات الاقتصادية آنذاك، حيث وصل عجز الموازنة العامة إلى 17 ٪ من إجمالي الناتج المحلي، وحدوث عجز حاد في الحساب الجاري، بلغ حوالي 12 ٪، بسبب تراجع تحويلات المغتربين، خاصة من دول الخليج، ووصل عجز ميزان المدفوعات إلى 16 ٪، وارتفع معدل البطالة إلى حوالي 25 ٪، وارتفع عدد السكان تحت خط الفقر إلى ما يزيد على 21 ٪ من إجمالي السكان، وبالتالي خضعت اليمن لمطالب ومقترحات الصندوق، ولمعالجة هذا الاختلال، ركز برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال المرحلة الأولى على التأثير في جانب الطلب الكلي، وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية، لخفض الاستيعاب المحلي، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من مظاهر الاختلالات المالية، خاصة مشكلة عجز الموازنة العامة.

وقد تم استحداث أدوات جديدة لمواجهة العجز المالي، مثل إصدار أذون الخزانة، لتمويل عجز الموازنة. وقد نجحت المرحلة الأولى في خفض نسبي لتدهور بعض المؤشرات، حيث تراجع عجز الموازنة العامة من 17 ٪ إلى 6 ٪ من إجمالي الناتج المحلي، كما تراجع معدل التضخم من 75 ٪ إلى 45 ٪، وتحسن وضع الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 33 ٪.

المرحلة الثانية، أطلق عليها (برنامج الإصلاح الهيكلي) وهي تهدف إلى إحداث تغيرات في جانب العرض، بتصحيح هيكل الإنتاج والتوزيع والتجارة، وبالتالي إنعاش الاقتصاد وزيادة معدل النمو اقتصادي، ولا تزال عملية الإصلاحات مستمرة، ولكن لم تجنِ ثماراً طيبة، فمازالت معظم المؤشرات الاقتصادية تتأرجح صعوداً وهبوطاً، متأثرة بصورة كبيرة بأحداث وتغيرات داخلية وخارجية، (لن أتحدث هنا كثيراً عن مراحل الإصلاح، ولن أقيم هذه العملية ما إذا كانت قد حققت فعلاً أهدافها، أم أنها انحرفت كثيراً عن مسارها).

وفي ظل الأزمة الراهنة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، والتي أدت إلى انهيار بعض المؤسسات المالية والمصرفية، مسببة ركودا اقتصاديا على نطاق واسع في العالم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. ما أثار جدلاً واسع النطاق بين خبراء الاقتصاد حول النظام الاقتصادي الرأسمالي، والدعوة إلى تصحيح هذا النظام، بإعطاء أهمية أكبر لضرورة تدخل الدولة في النظام الاقتصادي..

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل على اليمن مراجعة سياسات الإصلاح الاقتصادي التي مازالت تنتهجها إلى اليوم، خاصة المقترحة من صندوق النقد الدولي، التي تدعو إلى اقتصاد السوق الحر، وإلى تحرير القطاع المالي، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد؟ هل آن الأوان أن تبدأ اليمن فعلاً بمراجعة توجهات وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبعها؟ والتسليم بعجز الأسواق غير المقيدة عن تصحيح نفسها بنفسها؟ والتوجه إلى مزيد من التنظيم، والرقابة، وإلى وجود دور قوي يتعين على الحكومة أن تلعبه في إدارة الاقتصاد؟

تجنب ري النبات أثناء درجات
الحرارة العالية في ساعات النهار

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

السبت - 15 يناير 2011 - العدد 15054
Saturday -15 January 2010 - Issue 15054

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

# مدير مركز سبأ: المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية تظاهرة وطنية مهمة هدفها وصنع سياسات

**ينعقد خلال الفترة 15 - 17 يناير 2011 المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية الذي ينظمه مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية بالتعاون مع وزارتي الزراعة والري والمياه والبيئة، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وبالاشتراك مع برنامج التعاون الألماني للتنمية "g Ìz"، ومكتب البنك الدولي، وتحت الرعاية الشرفية لفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية.**

**وطبقاً لبرنامج المؤتمر؛ سيناقش المشاركون ثلاثة محاور رئيسية، هي: الموارد المائية في اليمن، والتحديات والإدارة المتكاملة للموارد المائية، واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة الموارد المائية، ويتفرع عن كل محور عدد من المواضيع ذات صلة بالقضايا الرئيسية المشار إليها ويشارك في المؤتمر عدد من الوزراء وممثلي الجهات المعنية ونخبة من المختصين والباحثين اليمنيين والعرب والأجانب في مجال وتطوير تقنيات استغلال الموارد المائية، وترشيد الاستهلاك، وممثلين لهيئات ومنظمات وطنية، وإقليمية ودولية مختصون.**

وحول أهمية هذا الحدث الهام أدلت مديرة برنامج الدراسات الاجتماعية في المركز منسقة المؤتمر الأستاذة سهير عاطف بتصريح قالت فيه: يمثل المؤتمر تظاهرة علمية وسياسية غير مسبوقة موضحة ذلك بقولها على الرغم من أن المؤتمر سيناقش قضية إدارة وتنمية الموارد نقاشا علميا مستفيضا إلا أنه بدرجة أساسية مؤتمر سياسات الغاية منه الخروج بسياسات عملية وآليات ملزمة لتطبيقها وبلورة وعي وإثارة نقاشات تحسيسية بمشكلة المياه في بلادنا حاضرا ومستقبلا على المستوى والوطني كخلاصة لنقاشات الخبراء والمعنيين بقطاع المياه وصناع القرار وتنفيذ تلك السياسات على المستوى المركزي والمحلي من خلال توزيع المشاركين إلى مجموعات عمل رئيسية وفرعية تشتغل على المحاور المواضيع المحددة التي روعي في وضعها أن تغطي كافة الجوانب وتعالجها من مختلف الأبعاد والزوايا السياسة، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والزراعية لاسيما ما يتعلق منها بالري، وتأثير القات على الموارد المائية، وإمداد المدن الحضرية والمناطق الريفية بالماء الشروب، والاستدامة، وحصاد المياه، والتجدد، ووضع البدائل الممكنة والمتاحة والشراكة المجتمعية والتوعية، وسيشارك فيه تلك الأعمال مختلف الفاعلين والمعنيين بقضية المياه من باحثين وخبراء وأكاديميين يمنيين وعرب وأجانب وممثلين عن هيئات ومنظمات محلية، وإقليمية ، ودولية والوزراء المعنيين وهيئات ومؤسسات المياه في المحافظات ورؤساء المجالس المحلية في المحافظات ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لأن القضية تهم كل الأطراف الوطنية لأن الأمر لا يتعلق فقط بتحسين وترشيد استغلال هذه الثروة الحيوية الهامة، وإنما أيضا المحافظة عليها وتنمية مصادرها باعتبارها ثروة كل الأجيال والنجاح في ذلك يتوقف على مدى المشاركة الرسمية والشعبية في التفاعل مع السياسات المقترحة لإدارة وتنمية الموارد المائية.

من جهته قال المدير التنفيذي للمركز الدكتور أحمد عبد الكريم سيف أن المؤتمر مكرس لتدارس ومناقشة أهم قضية تشغل اليمنيين اليوم باعتبار أن الماء هو العنصر الأساسي للحياة ومصدر رئيسي للتنمية الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة أن اليمن يواجه نقصاً حاداً في هذا المورد الحيوي ويعاني من عجز كبير من جهة أخرى، مذكرا أن اليمن يتميز بمناخ جاف إلى شبه جاف، ماجعله يعاني من ندرة ومحدودية تساقط الأمطار التي أدت إلى شحة المياه السطحية، وقلة الموارد المائية الجوفية فيما القطاع الزراعي يتطلب كميات كبيرة من المياه، والمدن تنمو باضطراد مستمر تتراوح مابين 7 إلى10 ٪ سنويا ما يضع اليمن على رأس قائمة البلدان التى تعانى من فقر مائى يشكل فى جميع مؤشراته تحديات خطيرة تدعو الجميع إلى التحرك قبل استفحال تلك الخطورة.

وأوضح في سياق تصريحه، أن متوسط نصيب الفرد في اليمن سنوياً يصل إلى حوالي (120 متراً مكعباً)، بينما متوسط نصيب الفرد عالمياً يقدر بـ (7500 متر مكعب/ سنة)، ونصيب الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقدر بـ(850 متراً مكعباً/ سنة) وهذا يعني أن حصة اليمني لا تعادل سوى 2 ٪، مقارنة بالمعدل العالمي، و14 ٪ مقارنة بالمعدل الإقليمي، علاوة على أن المياه المتجددة سنوياً في اليمن لا تتعدى (2.5 مليار متر مكعب) سنوياً، بينما الكميات المسحوبة سنوياً من المياه الجوفية تقدر بـ(3،4 مليار متر مكعب)، وبعجز يبلغ حوالي (900 مليون متر مكعب).

وأضاف مدير مركز سبأ: أنه إذا ما استحضرنا إلى جانب كل تلك الأرقام معدل النمو السكاني المقدر بـ3 ٪، يبدو جلياً مدى التحديات المطروحة، مستطرداً بقوله: أن الوضع "يطرح تحديات كبيرة على البلاد، ويدعوها إلى تبني إستراتيجية علمية شاملة لإدارة وتطوير هذا القطاع، وبما يحقق الأمن المائي الذي لا يمكن الوصول إليه إلا بمناقشة كل جوانب المشكلة، ودراستها دراسة علمية شاملة، وهو ما ترمي إليه هذه التظاهرة العلمية التي سيناقش فيها مجموعة من المختصين والباحثين هذه القضية، ودراسة مختلف جوانبها والوقوف على التجارب التي طبقتها البلدان التي تعاني مثل بلادنا من عجز مائي، وسوء إدارة. فضلاً عن أن الموارد المائية في اليمن تتعرض للهدر الجائر، وخاصة في الري الزراعي والاستخدامات المنزلية والاقتصادية والاجتماعية"، وأشار سيف إلى أنه على الرغم من الفقر المائي؛ هناك تغيير في أنماط الاستهلاك، وكذا تغيير سريع في درجة وطرق استخدام الموارد المائية المتاحة مثل حفر الآبار العشوائية والعميقة التي استنزفت الخزانات الجوفية، وكذا السحب الجائر، وتدني كفاءة الري، وسوء الاستخدام والإدارة، وعدم تطبيق القوانين، إضافة إلى تأثير التغير المناخي. لافتاً إلى أن استنزاف وتدهور نوعية المياه يعتبر تهديداً للأمن الغذائي بصورة خاصة، ولأمن واستقرار المجتمع اليمني بصورة عامة.

وخلص مدير مركز سبأ في تصريحه إلى أن المؤتمر سيخرج بمجموعة من التصورات والمقترحات هدفها صنع ورسم السياسات التي ستبلورها نقاشات المؤتمرين وخلاصة آراء المشتغلين في قطاع المياه، وستكون بمثابة إطار عمل موجه ومرشد للمجتمع اليمني بكافة فعالياته حتى تتحقق الأهداف التنموية، ويتم استيعاب أبعاد مشكلة المياه في اليمن على الأمدين القريب والبعيد، إضافة إلى رفع الوعي الفردي والمجتمعي والحكومي والمؤسسي بهذه المشكلة، وانعكاسها على التنمية والاستقرار الاجتماعي، والبحث عن الوسائل والآليات المتوفرة لمعالجة هذه الأزمة وتحدياتها، إضافة إلى تشجيع وتطوير المقترحات العلمية والعملية التي أثبتت نجاحها في إدارة الموارد المائية، والعمل على كل المستويات وفق مقتضيات الشراكة المجتمعية والحكومية التي تلعب فيها هيئات ومؤسسات المجتمع المدني دوراً مؤثراً في التصدي لهذه الإشكالية، داعيا مختلف الفعاليات ومؤسسات الصحافة والإعلام إلى التفاعل الخلاق مع هذه المسألة التي تهم كل اليمنيين واليمن حاضراً ومستقبلاً.

كما دعا كافة الأطراف إلى التفاعل الإيجابي مع هذه التظاهرة الوطنية و مع كل مخرجاتها بمسئولية عبر كل الأطر السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، والتربوية، والإعلامية باعتبارها قضية عامة مجتمعية ترتبط بالثقافة والإدارة والتنمية.

إهدار كل فرد لقطرة ماء
تساوي 23 مليون قطرة

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية
المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن Water in Yemen 2011

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

# آفاق

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسية مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

Saturday -15 January 2010 - Issue 15054

www.14october.com

السبت - 15 يناير 2011 - العدد 15054